



جوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتغطي بتشر الموضوعات التي تسجل
في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد

د. عيسى بن عودة الشريوفي

معهد اللغة العربية - جامعة الملك سعود

١٤٢١ - ١٤٢٢ هـ
٢٠٠٠ - ٢٠٠١ م

الرسالة ١٥٦
الحولية الحادية والعشرون

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والربية (١٩٧٤-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت
للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف
والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، جوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة
العربية للعلوم الإنشائية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة
الربوية ١٩٨٣، مجلة الأهل والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الرسالة: ١٥٦

المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد

د. عيسى بن عودة الشريوفي

معهد اللغة العربية - جامعة الملك سعود

المؤلف:

د. عيسى عودة الشريوي

أستاذ مساعد بمعهد اللغة العربية - جامعة الملك سعود.

البحوث والدراسات:

١ - (السمات الاتصالية لنشاط «المناطرة» ودورها في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، عدد ٥٩ - السنة الخامسة عشرة - صيف ١٩٩٧م.

٢ - (اعتبارات نظرية وتطبيقية في تدريس القواعد المتعلمي العربية من غير الناطقين بها)، المجلة العربية للتربية، تونس.

المحتوى

١٠	المُلخص
١١	مقدمة
١٤	١ - تصورات المتكلمين
١٨	٢ - التنوع اللغوي
٢٤	٣ - التغير اللغوي
٢٥	١-٢ - المرحلة المختلطة
٢٦	١-١-٢ - اختبار تجريبي
٢٧	٢-١-٢ - النتائج
٢٨	٣-١-٢ - التفسير
٣١	٤ - اتجاه التطور
٣٨	٥ - مقاصد المتكلمين
٤٠	٦ - لماذا المؤنث المجازي؟
٤٩	الخلاصة
٦٣	المراجع
٦٣	(المراجع العربية)
٦٥	(المراجع المترجمة)
٦٥	(المراجع الأجنبية)
٦٧	ملحق

الملخص

يتناول هذا البحث قضية المؤنث المجازي وإشكالاتها المختلفة من خلال التركيز على القاعدة المعروفة التي تقضي بجواز التنكير والتأنيث لكل مؤنث مجازي وتقرر هذه الدراسة أن القاعدة المذكورة تنطوي على خلل واضح لأن تطبيقها عملياً قد يؤدي إلى إنتاج لغوي غير منسجم مع طبيعة اللغة ومواضعها المستقرة في أذهان المتكلمين. وتعمل هذه الدراسة على البحث عن الخلفية التي صدرت عنها هذه المقولة وعن العوامل والمؤثرات التي أسهمت في تشكيلها. وهنا يبدو أن فكرة الجواز كانت متأثرة بعدد من العوامل المتشابكة التي تنبع غالباً من الطبيعة المعيارية الصارمة للدراسة التقليدية وعدم عنايتها بحقائق التنوع والتطور اللغوي، علاوة على ما تتمتع به ظاهرة الجنس المجازي نفسها من خصوصية تجعلها موضوعاً دقيقاً ومعقداً، وبعيداً بطبيعته عن الاستجابة المباشرة لآليات التعقيد النحوي الخالص. فمسألة العزو الجنسي على صلة وثيقة بالبعد المفاهيمي للجماعة المتكلمة باللغة وهو أمر لا يخضع مباشرة للتأطير اللغوي وإنما يتشكل بإيعاز من المؤثرات الاجتماعية والثقافية والحضارية التي تتعرض لها الجماعة اللغوية. وإذا كان هناك من احتمال لوجود مسميات يمكن استخدامها بالوجهين فهو احتمال مرهون غالباً بمقاصد المتكلمين ومحدود بظروف التحول اللغوي.

مقدمة

تميز اللغة العربية في إطار العزو الجنسي بين ناحيتين رئيسيتين هما: التذكير والتأنيث. ولا يقف هذا التقسيم بهذه الثنائية عند حدود الموجودات التي تتمايز على أساس السمات البيولوجية الحقيقية للجنس، بل ينطبق على سائر المسميات بما في ذلك الجمادات والمعاني وما يدخل فيها من أفكار ومشاعر وأمر غيبية أو مجردة. وفي ظل هذه الوضعية أضيف تقريع آخر ينقسم الجنس بموجبه إلى حقيقي ومجازي، بحيث يشير الأول عادة إلى الإنسان والحيوان مما تكون الفوارق الجنسية فيه مبنية على تمايز حقيقي، ويشير الثاني إلى ما عدا ذلك مما يكون العزو الجنسي فيه مبنياً على الاصطلاح لا غير.

وقد انفرد المؤنث المجازي في الدراسات النحوية من بين الأصناف الأخرى التي يمكن استنباطها من التقسيمات السابقة - المؤنث الحقيقي، والمذكر الحقيقي، والمذكر المجازي - بميزة لغوية لافتة للنظر تتمثل في القاعدة التي يمكن صياغتها على النحو التالي: (١)

«كل مؤنث مجازي يجوز تذكيره وتأنيثه»

ويعد هذا التعميم من المقولات الرئيسية في موضوع التذكير والتأنيث التي تمسكت بها كتب نحوية كثيرة وجعلتها من قواعدها الراسخة. ولم تكن هذه المقولة - مثلها مثل الكثير من المقولات الأخرى - موضعاً للنقد أو الاعتراض، أو حتى التساؤل، بل كانت - على العكس من ذلك - من المقولات التي أعيد إنتاجها من قبل الأجيال المتعاقبة من اللغويين نون تغيير أو إضافة. ولم يشذ المحققون عن هذا الاطراد، فهناك من يتبناها تلقياً وتقليداً وهناك أيضاً من يعيد الدعوة إلى تبنيها من باب التيسير والتسهيل على مستخدمي العربية. يقول أحمد مختار عمر معتمداً على بعض المسوغات التي عادة ما تطرح عند مناقشة قضية المؤنث المجازي: «من أجل التيسير على مستخدمي اللغة أقترح القاعدة الآتية: كل ما كان مجازي التأنيث بدون علامة يجوز تذكيره. وعلى هذا يُنصح كل من يقابله لفظ بدون علامة تأنيث وليس لمؤنث حقيقي أن يعامله معاملة المذكر» (٢).

ولكن قبول هذه القاعدة على علاتها لا يخلو من مشكلات، إذ إن تطبيقها على نطاق واسع سيوصل إلى نتائج لا يمكن أن تكون مقبولة عند متكلمي العربية، مما يدل على ما فيها من خلل واضطراب. ولنتأمل الأمثلة التالية:

١ - أ - * هذا أرض واسع^(١).

ب - * بقي النار مشتعلًا لمدة طويلة.

ج - * إذا طلع الشمس المنير فستعلم الخبر.

د - * أهذا عينك الأيمن أم عينك الأيسر.

هـ - * بكى حتى لبيض عينه.

ز - * اشتريت هذا الطولة الجميل بثمن زهيد.

ح - * غرني نفسي الأمار بالسوء.

إن الشعور الذي يخالج القارئ أو السامع لمثل هذه الجمل هو أنها من إنتاج شخص لا يعرف العربية، ولا بد أنها ستوصف بالخطأ والانحراف من غالبية متحدثي العربية. ولكن الغريب في الأمر أن هذه الجمل لا تتعارض مع القاعدة التي أشرنا إليها؛ فما نجده هنا هو - بحسب تلك القاعدة - عبارة عن مؤنثات مجازية تبنت خيار التذكير، ومن ثم ظهرت علامات التذكير فيما اقترن بها من أفعال أو صفات أو أسماء إشارة^(٢).

إنّ فهناك مشكلة. والسؤال هنا هو عن مصدر هذه المشكلة: أهى في التعميم الذي جاءت به كتب النحو وتلقفه عنها الدارسون؟ أم أنه في تلك التراكيب التي سقناها للتمثيل على خلل المقولة القديمة؟ من الواضح أن الأمر يتعلق بالقاعدة النحوية نفسها أكثر من تعلقه بأي شيء آخر؛ فالجمل المذكورة في (١) صحيحة التركيب باستثناء المطابقة في الجنس الذي هو مدار القاعدة. وبهذا الانحراف البين فإن هذه الأمثلة تقدم نموذجاً يتحدى القاعدة ويقلل من مصداقيتها كمقولة تفسيرية أو حتى إرشادية يمكن الرجوع إليها عند الاستخدام.

ولكن هذه المقولة لم تنشأ من فراغ أو بمعزل عن المؤثرات اللغوية وغير اللغوية التي ربما أسهمت في تشكيلها وشجعت على بروزها على هذا النحو التعميمي الشامل. لذا سيحاول هذا البحث الكشف عن جذور المشكلة وعواملها، وتقديم التفسيرات لنشوتها واستدامتها بالصورة التي نجدها في كتب النحو. وسنبين في هذا الصدد أنها نتاج لمؤثرات متنوعة ومتشابهة منها ما يعود إلى طبيعة الدراسة اللغوية التقليدية وما فيها من نزوع إلى الضبط والتقييد، ومنها ما يعود إلى طبيعة الظاهرة

المدرسة (ظاهرة العزو الجنسي) وما فيها من تعقد وخصوصية تبعدها عن طائفة التعقيد النحوي الصارم والمباشر؛ فمسألة العزو الجنسي تتعلق من ناحية بالبعد المفاهيمي للجماعة المتكلمة باللغة وهو ما لا يخضع مباشرة للتأطير اللغوي وإنما يتكوّن بإيعاز من المؤثرات الاجتماعية والثقافية السائدة. كما أن هذه الظاهرة شديدة التأثير بعوامل التغير اللغوي، والتباين اللهجي وهو ما لم تعره الدراسات القديمة كبير انتباه، إذ تناولت تلك الدراسات مادة لغوية على قدر كبير من الاتساع جغرافياً وتاريخياً من منظور معياري موحد مما أدى إلى وضع آليات الدرس اللغوي في مواجهة أنماط عديدة من التنوعات التي كان من المحتم عليها أن تصعب مهمة التعقيد الصافي وتشوش نتائجه.

ومع أن التصور الأقرب في مجال العزو الجنسي في ظل ثنائية التذكير والتأنيث هو أن تقوم على أساس تكاملي يتخذ إحدى الوجهتين لا غير، إلا أن احتمال وجود مسميات تحتل هاتين الوجهتين ربما شجع أيضاً على تبني تلك المقولة التعميمية. وقد تناولت هذه الدراسة السؤال عن إمكانية وجود هذه الظاهرة (ظاهرة وجود مسميات تستخدم بالوجهين) أصلاً من خلال القيام باختبار تجريبي مبسط هدفه التحقق من هذه الاحتمالية. وقد أوضحت النتائج أن هناك إمكانية لوجود هذه الظاهرة، ولكن من المؤكد أنها إمكانية محدودة ومقيدة بظروف اجتماعية وثقافية معينة، فهي غالباً ما تكون انعكاساً لمرحلة انتقالية خاصة في سياق التطور اللغوي، أو مظهراً من مظاهر القياس الخاطي، أو متأثرة بالتحيزات الفردية في الاستخدام التي تعمل بدورها على إفساح المجال لتنوعات مبنية على قصيدة المتكلمين أو التوسع المجازي للدلالات. وعليه فإن وجود هذه الظاهرة لا يمكن أن يكون كافياً للنهوض بالمقولة التي تشرع للجواز المطلق لوجهتي العزو في المؤنثات المجازية.

وقد تناولت هذه الدراسة أيضاً مسألة حصر جواز التذكير والتأنيث في المؤنث المجازي فقط، وناقشت في هذا السياق عنداً من الأسئلة ذات العلاقة مثل أصلية المذكر والمقومات التي يرتكز عليها هذا الزعم. وقد حاولت الدراسة في مجملها أن تلقي بعض الضوء على مشكلة التعقيد وما يحاط به استخلاص القوانين اللغوية من محائير الأمر الذي يتطلب الفرز الدقيق والمقنن للظواهر اللغوية من خلال وقائع الاستخدام الفعلي، علاوة على الوعي بطبيعة اللغة وما تسفر عنه عوامل التطور اللغوي من تداخلات قد تشوش عملية التعقيد وتربكها.

١ - تصورات المتكلمين

ليس هناك مرجعية منطقية أو لغوية يمكن الوثوق بها للتعرف إلى العوامل التي تتحدد على ضوءها ملابسات الجنس^(١). فاللغة من حيث هي نظام ووسيلة ناقلة لمفاهيم المجتمع الذائق بها لا تخبرنا بالأكية التي تفرض نكرية أو أنثوية بعض المسميات، مثلها في هذا الشأن مثل كافة المعايير المنطقية التي يمكن أن يستعيرها الباحث في تعامله مع اللغة. إن ظاهرة التذكير والتأنيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبعد المفاهيمي لاستخدي اللغة، وما ينشأ لديهم من تصورات بأثر من ثقافتهم وعاداتهم ومعتقداتهم. وكما أن هذه المقومات النفسية والذهنية عرضة للتغير مع الزمن، فكذلك ما يرتبط بها في الجانب اللغوي. ولهذا نجد المسميات المجازية الجنس أكثر قابلية للتحويل لكونها لا تعتمد على مقومات موضوعية راسخة وثابتة عبر الأجيال والثقافات، على عكس الجنس الحقيقي^(٢). ولعل هذا من بين الأسباب وراء نشوء صور مختلفة من حيث العزو الجنسي في المجتمعات اللغوية المختلفة وعبر الأجيال. يضاف إلى ذلك أن الجنس في اللغة بحكم كونه جزءاً رئيسياً من مكوناتها الدلالية يقوم على العرف، واصطلاح الجماعة المتكلمة، مثله في ذلك مثل الأجزاء الأخرى التي تقوم عليها الصورة الدلالية^(٣). فكلمة مثل «شمس» مثلاً، تفيد معنى الكوكب المعروف مضافاً إليه التأنيث في هذه الحالة. وكما أنه ليس بوسع آليات التحليل اللغوي الصّرف أن تحدد لنا على وجه الدقة المسببات الحقيقية التي تؤدي إلى ربط لفظ بمعنى معين أو للعكس فإنها أيضاً لا تستطيع أن تدلنا بصورة يقينية على الخلفية الموضوعية للعزو الجنسي المجازي في مثل هذه الحالات.

يؤكد فنديريس، على ضوء ما لاحظته في الفرنسية، أن التمييز بين المذكرات والمؤنثات المجازية «لا يقوم على العقل: إذ لا يمكن لإنسان كائناً من كان أن يقول لماذا كانت table «مائدة» و chaise «مقعد» و saliere «إناء الملح» مؤنثة في حين كانت tabouret «مقعد مطبخ» و fauteuil «مقعد بجوانب» و cuerier «إناء السكر» مذكورة^(٤).

فالمسألة - إنن - ليست خاضعة لآليات التحليل اللغوي الصّرف. وحتى إذا اعتبرنا كلمة «قواعد» غطاء مصطلحياً لمعالجات لغوية متنوعة يدخل فيها الصّرف

والصوت والتركيب وكذلك المعنى بما له من علاقات متشابكة مع هذه الفروع، فإن مسألة الربط بين المسميات ودلالاتها الجنسية، تظل مرهونة في جانب كبير منها بعوامل فوق - لغوية. وإذا اعتبرنا النحو في صورته الأكثر تقييداً مشغولاً ببناء الجملة وتحليل عناصرها التركيبية المختلفة، فإن مهمته بالنسبة لموضوع الجنس تنتهي عند حد النص على مطلب المطابقة بين العناصر ذات العلاقة. وهكذا فإن النحو يؤكد على ضرورة المطابقة في التراكيب الموجودة في (٢) فيما يلي وما شابهها (أي بين الفعل والفاعل، وبين الاسم والصفة من حيث الجنس)، ولكنه لا يستطيع أن يفسر لماذا كانت الأولى منكرة والثانية مؤنثة.

٢ - ١ - ضاع الخاتم الجديد.

ب - اشتعلت الحرب الكريهة من جديد.

وإذا افترضنا أن مفاهيم العزو الجنسي تتخذ - في الغالب الأعم - وجهة واحدة في إطار الثنائية مذكر/ مؤنث، فإن القول بجواز الوجهين يتعارض مع أحادية العزو تعارضاً صريحاً لأن النتيجة المترتبة على ذلك هي تشتيت الاتجاه وجعله ثنائياً بدل أن يكون أحادياً، فما يعتبره أفراد المجتمع اللغوي مؤنثاً لا غير تعتبره القاعدة المذكورة قابلاً للوجهين. ولعل هذا هو السبب في التفور الحادث عند سماع جمل من النوع الموجود في (١)، والتي جاءت على نحو معاكس للتصورات القارة في أذهان المتكلمين.

إن فالتحولات أو «الانحرافات» التي قد تلم بوجهة العزو الجنسي - كلن يُتحوّل من التأنيث إلى الذكّر أو العكس - في فترات زمنية معينة أو بيئات جغرافية محددة لا تعد انحرافات نحوية بالمعنى الحرفي للكلمة، ولكنها في الواقع مترتبة على تحولات مفاهيمية أو تحكمات اعتباطية بذات التحول الثقافي والنفسي والتباعد الزماني والمكاني كما سنبين في الأجزاء اللاحقة، فلقانون النحوي شيء والمفاهيم المرتبطة بالجنس شيء آخر. وإذا كان للنحو يتمتع بشيء من الثبات النسبي، أو على الأقل البطء في التغير، فإن الجانب الدلالي، وخاصة بالنسبة للمسألة التي هي موضع النقاش، يعد أكثر هشاشة وقابلية للتحويل. وعلى الرغم من التعالق الذي تفرضه الظاهرة اللغوية على مكوناتها المختلفة - تركيبية كانت أو دلالية - إلا أن التحولات المفاهيمية لا تستلزم بالضرورة تحولات مقابلة في الجانب التركيبي أكثر من استيعاب تلك التحولات من قبل القوانين ذات العلاقة. والذي نتصوره هنا هو أن

القانون الحوي المتعلق بمسائل المطابقة في التذكير والتأنيث بقي في العربية كما هو، وبذلك فهو يحدم التصورات أياً كانت وجهتها ولا يعرضها عن المتحدثين.

وهكذا فإن إشكالية المقولة المتداولة عن العرو الجنسي بالنسبة للمؤث المجاري تصدر في جزء منها عن مدّ الحو إلى خارج حدوده، أو تكليفه بدور ليس بمقدوره أن يقوم به فمسألة تقسيم الأسماء بعامة عن أساس الجنس هي في الأصل مسألة مفاهيمية تتعلق بما يستقر في وعي الناطقين من تصورات (اعتباطية) إزاء تلك المسميات، ولا يمكن للتحليل اللغوي التنبؤ بها أو تقييدها

ولعله بسبب من اعتباطية «الجنس الحوي» حدد هذه الظاهرة أقل تطابقاً عبر اللغات، فما تذكره لغة من اللغات قد يؤنّته أخرى أو العكس فكلمة «كرسي» مثلاً تعد مذكّرة في العربية ولكنها مؤنّثة في العبرية، وكلمة «شمس» تعد مؤنّثة في العربية ولكنها مذكّرة في الأوردية^(١) ولا يقتصر الخلاف على هذه اللغات المتاعدة، بل إننا نجد أمثلة له في اللغة أو العائلة اللغوية الواحدة فاللهجات العربية قديماً وحديثاً ليست دائماً على وفاق فيما يخص مسائل الجنس^(٢)، وكذا فإن مقارنة بعض المسميات في اللغات السامية يشير إلى نفس النتيجة، فكلمة «عصفور» مذكّرة في اللغة العربية ولكنها مؤنّثة في العبرية والسريانية، «وحش الطائر» مذكّر في العربية والعبرية ولكنه مؤنث في السريانية، ولفظ «كند» مؤنث في العربية والسريانية ولكنه مذكّر في العبرية^(٣)

وقد حاول بعض اللغويين أن يقدم بعض المقومات التصورية العامة لربط المسميات بجنس محدد فيذكر جيسسيوس Gesenius مثلاً، أن المذكر أطلق في العبرية وفي الساميات بعامة «على كل ما هو حطر ومتوحش وصحم وقوي وشجاع وعظيم ومحترم.. على حين أطلق المؤنث عن ما يتعلق بالأمومة والإخصاب والإطعام والتغذية، وكل ما هو ضعيف ووديع وتابع...»^(٤) وقريب من هذا ما ذكر ويسنك Wensinck من أن اللغات السامية تأثرت في عملية العرو الجنسي بعوامل الدين والتقاليد والمعتقدات العامة، فبسبب ما رأوا في المرأة من سحر وعموص ألحقوا بها كل طواهر الطبيعة الغامضة «ومن تلك الأسماء كل ما عبر عن الأرض وأجزائها كالطريق والبئر ثم الجهات الأربع، ومعظم مظاهر الطبيعة من ريح وسحاب، وأخيراً

تلك الاسماء التي تدل على الممالك والمدن والأجزاء المربوطة والأسلحة والحجارة
وبعض الحيوان.. إلخ»^(١١)

وإذا افترضنا أن شيئاً من ذلك ربما كان موجوداً في عهود مبكرة بالنسبة
لبعض المسميات إلا أنه لا يستطيع أن يغطي كل ما تحفل به اللغة من مؤنثات أو
مذكرات مجازية، ويؤكد شوقي المجاز، بالرغم من تنسيه لفكرة «التوالد والإنتاج»
لتفسير تأنيث المسميات المجازية كالارض والسماء والشمس واليد والعين والذئب وما
إلى ذلك، أن هذا الاتجاه قد يقترأ أمام بعض الاسماء «مما يتصحح أو يلزم معه شيء
من التكلف»^(١٢)

٢ - التنوع اللغوي

تركز اهتمام القدماء في مجال الدراسة اللغوية على التقعيد ووضع الصيغ العامة التي تمثل الأحكام المستنبطة من مجموع المادة اللغوية ومع أن هذا الاتجاه استطاع أن يقدم من الداحية العامة خدمة استثنائية للغة إذا ما قسب قيمته كإبحار في ظل الأهداف التي حركت العمل اللغوي ابتداءً والمنتملة في رسم الصورة الموحدة والمقبلة للعربية، إلا أنه يبطوي على إشكالات منهجية أثرت في نتائج هذه الدراسات وحددت مساراتها بطرق متعددة ولعل من أبرز هذه الإشكالات أنها تناولت مادة لغوية متسعة في الرمان والمكان، ومن ثم مكتنرة بأنماط عديدة من التنوع اللغوي^١ والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل يمكن أن تكون التنوعات اللهجية من بين الأسباب التي أدت إلى القول بحواز التنكير والتأنيث؟

هناك جوانب متعددة تفرر جانب الإيحاب في إجابة هذا السؤال فالتنوع اللهجي من حيث وجوده يعد أمراً مؤكداً، وهناك في ثلها لبحث اللغوي القديم إشارات وإن كانت مقتضبة إلى بعض مظاهر هذا التنوع المرتبط بأنماط الكلام لدى القائل المختلفة وقد كان النظر اللغوي في السابق يتردد إزاء هذا التعدد بين ممارسة شيء من الانتقاء والتفصيل وبين الوقوف عند حدود الإشارة ومحرر التسجيل ولكن لم يكر هناك تنوع تاريخي يرصد مظاهر التطور اللغوي داخل الدوائر المجتمعية المختلفة ويسجل نتائج تفاعلها مع الدوائر الأخرى

ويود أن نسه إلى أن ما نحاوله هنا ليس طرح الأسلوب الأمثل لدراسة اللهجات أو أي من مظاهر التنوع اللغوي^(٢)، ولكننا نهدف بالدرجة الأولى إلى الكشف عن تأثير هذه العوامل في الدراسات اللغوية القديمة التي صدرت عنها القاعدة موطن النقاش وهنا نجد أنه من الطبيعي، في سياق التداول المعيري الذي كان يمثل الهدف الأبرز للدراسات اللغوية القديمة، أن تصطبغ تلك الدراسات بمصبغة لغوية صارمة وأن يكون الاهتمام منصباً على إبرار الجوانب المشتركة، وعلى الانتقاء أو التأليف بين الاستخدامات المختلفة ولا شك أن الصعوبة الحقيقية التي تطرحها اللهجات في هذا الصدد تكمن في معوقاتنا الفطرية للتقعيد المعيري الذي يطمح إلى استنباط

التعميمات والقوانين العامة التي تحكم ظاهرة من الظواهر وهكذا فإن مظاهر التنوع إذا استعندنا نراستها على أسس علم اللغة الاجتماعي وركزنا على الحاسب اللغوي الذي تتمحور حوله الدراسات المعيارية - ستصع أمام الباحث عدداً محدوداً من الخيارات يمكن إحمالها فيما يلي

- ١ قصر التعميمات على النطاقات المتجانسة واعتبار ما خرج عنها شاذاً
 - ٢ الاكتفاء بطرح أوجه التنوع دون تسجل معياري أو تفصيل وجه على آخر
 - ٣ نزع نتائج التباين اللهجي بطريقة قد تكون متعسفة لإصدار حكم موحد^(١)
- وبجد هنا أن الخيارين الأولين لا يشكلان عقبة حقيقية في سبيل استخلاص أحكام لغوية قد تكون مفيدة ومقبولة، ولكن الخيار الثالث يبدو أكثر إشكالاً وأقل منطقية ويبدو هنا أن القاعدة موضع النقاش تنتمي إلى الصنف الأخير، إذ إنها تحاول السيطرة على مشكل التنوع اللهجي بطريقة قسرية

بقي أن نشير هنا إلى أن درجة التشويش التي تنشأ عن التنوعات اللهجية قد تختلف باختلاف الظاهرة المدروسة فهناك مواضع تمر فيها الخصوصيات اللهجية على نحو استثنائي واضح بحيث لا يعوق التصور العام أو يشوش السمات الرئيسية للنظام اللغوي. وأبرز مثال على ذلك اللهجة المنسوبة لسي عقيل التي تجبر وحود الفاعل الطاهر مع وحود المطابقة العندية في التراكيب الحملية نحو «حشوني إحوتك» ومحدودية هذا النمط من الاستخدام تبدو واضحة ليس من جهة القلة فقط ولكن أيضاً من جهة ما توحى به المعرفة النفسية بالقوانين التركيبية التي يختربها الناطقون باللغة ولكن مظاهر التعارض بين اللهجات ليست دائماً على هذا القدر من الوضوح الذي يسهل مهمة تصنيفها ومقارنتها بالاستخدامات الأكثر قبولاً، فهناك حالات تتحد فيها وجهات النظر اللهجية وربما متكافئاً لا يحول الدارس إعلاء إحداها عن الأخرى نحو اللجوء إلى مسوعات من خارج اللغة كما هي الحال في استخدامات التنكير والتأنيث في اللهجات المختلفة^(٢)

وإذا أردنا تقييم الطريقة التي تمت بها المقارنات القديمة لمظاهر التنوع اللهجي في استخدامات المؤثر المجاري في ضوء النظريات الحديثة فإننا نجد أنها تفتقر إلى ناحيتين هامتين ربما كان لغيابهما علاقة بظهور تلك المقولة التعميمية الحاطة وتتمثل الناحية الأولى في أن الدراسة القديمة لم تلتزم بعينات لغوية محددة من حيث

الرمز والموقع الحعراوي، وإنما لتجهت إلى التوحيد بين التنوعات المختلفة واعتبار الجميع مادة واحدة، ومن المحتم أن تكون النتائج في ظل هذا التناول مختلفة عما لو كانت العيبة اللعوية محددة رمائياً ومكانياً بحيث تنكس من تأمل نظام بعوي أقرب إلى التحاسر^(١) أما الناحية الثابتة فتتمثل في إفعال مزية التعير التي تعد اللغة بموجدها نظاماً بياميكياً وموضوعاً للتعير والتحول المستمر^(٢).

وعلى الرغم من قلة الاعتناء باللهجات وما تفرره من ظواهر إلا أن المؤلفات المبكرة في موضوع التأنيث تضمنت إشارات متفرقة إلى المرحعيات اللهحية مما يثبت وجودها كمظهر من مظاهر التنوع وقد تضمن كتاب الفراء وكتب ابن الأنباري أكثر الإشارات المتعلقة بهذه الناحية، التي اعتمد عليها من جاء بعدهم إلى حد بعيد وللتمثيل نورد نموذجاً مما يذكره الفراء عند حديثه عن بعض المسميات ومعاملتها من حيث الحس عند قبيلة معينة أو مجموعة من قبيلة فالعق مثلاً مؤث في قول أهل الحجار، ومدكر عند غيرهم^(٣)، والذراع أنثى ولكنها تذكر عند بعض بني عُكْل^(٤)، والإبهام مؤنثة عند الغالبية باستثناء «بني أسد أو بعضهم» فهم يستخدمونها مذكرة^(٥)، والقدر أنثى ولكنها تذكر عند بعض قيس^(٦) ومن مثل هذه الملاحظات أيضاً قوله إن «أهل الحجار يقولون هي النحل وهي البسر والتمر والشعير... وكل جمع كان وأحدته بالهاء وجمعه بطرح الهاء، فإن أهل الحجار يؤثونه وربما نكروا، والأغلب عليهم التأنيث وأهل نجد يذكرون بك وبك وربما أنثوا والأغلب عليهم التذكير»^(٧) وقد انتقل الكثير من مثل هذه الملاحظات إلى الكتب اللاحقة بصورة تكاد تكون حرفية وخالية من الإضافات، باستثناء كتاب ابن الأساري الذي يعد من أوسع المصادر التي تناولت موضوع التذكير والتأنيث وأكثرها شمولاً

وإذا ألقينا نظرة عامة على عالنية كتب المذكر والمؤنث التي جاءت على شكل مدونات معجمية مختصرة نهدف إلى التعريف بكيفية استخدام بعض الأسماء من ناحية الجنس (المجاري) وإرشاد مستخدمي اللغة في هذا المصمار، نجدها تميل إلى عرض التنوعات الاستخدامية من خلال أبواب مختصرة يغلب عليها الطابع التعميمي، من مثل

١ - أسماء مذكرة لا غير

٢ - أسماء مؤنثة لا غير

٣ - أسماء قد تذكر وقد تؤنث

ولعله من الواضح هنا أن الأمرين الأولين لا يطرحان أي إشكال لمسألة التذكير والتأنيث، بل هما في الواقع يدلان صمماً على بطلان القاعدة النحوية القائلة بحوار تذكير كل ما هو مؤنث محاري، إذ كيف يمكن أن تُقبل القاعدة السابقة مع وجود ما يؤكد أن هناك مؤنثات مجارية لا تستخدم إلا مذكورة أو مؤنثة^(١) يعدو هذا أن المشكلة تتركز في النقطة الثالثة التي يوحى ظاهرها بحوار الوجهين، خاصة إذا نظرنا إليها من خلال العناوين التي جاءت تحتها في الكتب القديمة من نحو «ما يجوز تنكيره وتأنيثه»، «باب ما يذكر ويؤنث من الإنسان» و«باب ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء»^(٢) وما أشبه ذلك من العناوين وإذا تجاوزنا الطابع التعميمي لهذه العناوين وركزنا على ما تحتويه من مداحل، وحدث الكثير من التفصيلات التي تحتاج إلى فرر وإبرار فبإمكاننا عند التأمل أن نرجع الحوار المرعوم في كثير من تلك الطائفة من الألفاظ إلى المؤثرات اللهجية، كما هي الحال في عنق وما شاكلها^(٣)، أو إلى اختلاف المعاني المعاني التي يقصد إليها المتكلمون^(٤)، كما هي الحال في «اللسان» و«بحره» حيث يُذكر إذا قصد به العَصو المعروف، ويؤنث «إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة، أو القصيدة من الشعر»^(٥) وأما ما يتبقى بعد ذلك من الألفاظ وهو عدد قليل ومحدود والذي يعلب على الظن أنها إما متسببة عن تنوعات لهجية لم يُتحقق من مصدرها فتركت هكذا، أو أنها كانت معتمدة على نصوص شعرية تخالف - لأسباب فنية أو اصطلاحية - الاستخدامات الشائعة^(٦)، أو أنها عند استبعاد المؤثرين السابقين - تمثل مرحلة انتقالية يتردد فيها الاستخدام بين التذكير والتأنيث^(٧)

وفي كل الأحوال السابقة نجد أن أمر الحوار المطلق أمر مستبعد وليس له ما يسوغه على عكس ما توحى به عناوين الأبواب التي تتضمن الألفاظ المنسوبة إلى الجواز

إنّ فهناك ما يشير فعلاً إلى وجود تنوعات لهجية في مسألة التذكير والتأنيث، ولكن الملاحظات المتفرقة في هذا الشأن لم تنشئ تياراً مستقلاً يركز على هذا التنوع ويعمل على تقصيه وتحديد رمياً وبشراً، بل سرعان ما احتفت تلك الإشارات وتحولت المادة التي صدرت عنها تلك الإشارات إلى كيان موحد يُنظر إليه من منظور «ما ورد عن العرب»، وأصبح الاستنتاج يقوم على فكرة أن مجرد وجود الوجهين يعني حوازمهما بإطلاق. ولعل المسألة تطورت فيما بعد، وخاصة في الكتب النحوية

الصرقة، إلى أنعد من هذا حيث لم تقتصر على المرويّات بل تعدتها إلى القول بجوار
التذكير والتأنيث في المؤنثات المجارية بعمامة كما هي الحال في القاعدة موضع النقاش
ولا يحلو هذا الإجراء في صيغته البسيطة (التي تكتفي بذكر الجواز فيما روي
بالوحي) وفي صيغته القصوى (القائلة بجوار الأمرين في كل ما تكون نسبة التأنيث
إليه نسبة محاذية) من مجارفة بحقائق لغوية اجتماعية هامة، خاصة إذا أخذنا في
الحساب قضية التطور اللغوي وما ينشأ عنها من تحولات مفاهيمية ربما جعلت
الأنواق في وقت من الأوقات تنحاز إلى استخدامات معينة وتنفرد من أخرى بصرف
النظر عن الصورة التي وردت عليها في المراحل السابقة ومما يزيد الأمر تعقيداً أن
قضية العرو الحسني تنفرد عن غيرها من مسائل الخلاف أو طواهر التنوع الأخرى
بكونها مرتبطة، كما أشرنا من قبل، بالعرف وما تصطلح عليه الجماعة من تذكير أو
تأنيث بناء على تصوراتها الخاصة وعليه فإن مجرد ورود ألفاظ معينة بالتذكير
والتأنيث في اللهجات المختلفة لا يعد كافياً لاستساعة الاستخدامين سواء في الوقت
المرام لتلك الاستخدامات أو في الفترات اللاحقة لها ولتوضيح ذلك بطرح الأمر من
خلال التمثيل التالي

لنتصور أن لهجة ما (أ) تؤنث كلمة «سُلم» ولهجة أخرى (ب) تنكر هذه
الكلمة فالمتوقع هو أن المتكلمين من (أ) لن يتقبلوا سوى التذكير، على حين لن يتقبل
المتكلمون للهِجة (ب) سوى التأنيث وحتى في حال الافتراض اللهجي والتأثير المتبادل
فيه من المستبعد أن يتبع ذلك تحول مباشر من اللهجة الأولى إلى الثانية، وإن حدث
مع مرور الوقت فإنه لن يشمل ذلك كل الأفراد بدرجة متساوية ومن هذا فإن الحكم
أو القول بجوار الأمرين يعد مصلاً إلى حد بعيد، ففي كثير من الأحوال يكون
استخدام اللهجة (أ) خاطئاً من وجهة نظر متحدثي اللهجة (ب)، والعكس بالعكس
بالنسبة لمستخدمي اللهجة (أ)

وإذا انتعدنا عن المرحلة التاريخية التي تجمع (أ) و(ب) فإننا أيضاً ومن
ناحية مثالية لا يمكن أن نجد مقولة الجواز تشريعاً مفيداً للأحيال اللاحقة إلا إذا
افترضنا أن المتحدث هنا ينتمي إلى لهجة نداء تختلف عن (أ) و(ب) ولكن هذا محال
طبعاً في العربية التي تطرح مسألة الحس من خلال منظومة ثنائية، (التذكير أو
التأنيث) والأمر الطبيعي في هذه الحالة هو أن المتحدث المتأخر وبحسب اتصاله

بإحدى اللهجتين سيألف إحدى الوجهتين. إما التذكير وإما التأنيث، وسيستهجر في الغالب الاستخدام المعاكس لما يقع

وللتأكد من هذا فإنه يمكن أن ننظر إلى موقف العربية الراهنة من بعض الاستخدامات التي تخالف ما استقر في الأذهان بالنسبة للجنس قرين بين الأرواح التالية من الجمل

٣ ١ الذهب جميل في أعناق النساء

ب - * الذهب جميلة في أعناق النساء

٤ ٢ هذا سلطان جائر

ب * هذه سلطان حائرة

٥ ١ هذه سكين حادة

ب * هذا سكين حاد.

عن الرعم من أن الألفاظ المعنية هنا قد رويت بالوجهين في اللهجات العربية القديمة إلا أن الاستخدام الثاني يبدو غير مقبول في ضوء ما اعتدنا عليه في معاملة هذه الألفاظ^(١)

والخلاصة أن التعميمات التي تناولت ظاهرة التأنيث المجازي كانت فيما يبدو مدفوعة بالرغبة الشديدة في الاصطحاب المعياري وربما التبسيط أحياناً، ولكنها إذا شئت البقة - لا تمثل الإجراء المثالي لتحقيق تلك التبسيط، فالتكلم سيجد عتاً في الاستفادة من تلك التعميمات لأنها لم تراع خصوصية هذه الظاهرة التي تقوم في الأصل على نحو تكاملي لا يسمح عادة بتعدد جهات العزو (إلا على نحو ضيق، كما سنرى في الجزء ٣ ١) ومثل هذه التعميمات، وإن كانت أقل خطراً في الشق المتعلق بما ورد عن العرب بالوجهين (على اعتبار أن المستخدم في كلا الحالتين يتوافق مع الاستخدامات السابقة ويكون امتداداً لها بشكل أو بآخر)، إلا أنها قد تؤدي إلى الخلط وتسويغ الأخطاء على عكس ما يؤمل منها، علاوة على ما قد يشأ عنها من إصعاف للحس اللغوي الطبيعي لدى المتكلمين^(٢)

٣ - التغير اللغوي

قلنا من قبل إن المادة اللغوية التي اعتمد عليها الباحث الأوائل تشمل مساحة واسعة زمنياً وجغرافياً، وأنها من الطبيعي أن تشتمل تبعاً لهذا على ألوان متعددة من التنوع اللغوي عن تطور اللغة وتحولاتها عبر الحقب التاريخية المتتالية يشير الجدي إلى أن أهم عوامل الاختلاف التي شهدتها في استحصام التنكير والتأنيث ربما كان راجعاً إلى عملية انتقال اللغة من السلف إلى الخلف، وهذا الممر التاريخي كميل بأن يحدث تطوراً في الكلمة حيث أثبت في زمن ثم نُكرت في زمن آخر، كما أن بعض الكلمات قد أثرت الانعزال بقيت أثرية متحلفة،^(٦) والتغير اللغوي عملية مسلمة في الظاهرة اللغوية وقانون مطرد لا تكاد تحيد عنه لغة من اللغات ولا شك أن مهمة التحليل لمادة على قدر كبير من الاتساع والامتداد التنوع ستكون مهمة صعبة وشائكة

وليس من السهل أن نتتبع عن وجه الدقة أمثلة بارزة لظواهر التغير اللغوي في المؤلفات القديمة التي لم تعر أصلاً بهذه المسألة فالأكثريّة العالية من المؤلفات لم تشر إلى تدرج زمني معين أو تربط ظهور بعض الصيغ بوقت أو ظروف حصارية أو اتصالية معينة، بل عوملت كل الاستخدامات المطردة والمتنوعة من منظور موحد وانتهى كل ذلك إلى حير ضيق لا يبدو فيه أي أثر للعوامل التاريخية وملاح التغير ومع أن التأليف النحوي الذي تناول قضية التأنيث امتد على فترات زمنية طويلة إلا أن ذلك لم يغير في الأمر شيئاً لأن المتأخرين اعتمدوا اعتماداً شبه مطلق على المادة التي جمعت في العهود المبكرة وعلى المؤلفات التي صدرت عنها المعالجات الأولية لتلك المادة فلم تلتفت المؤلفات المتأخرة في الغالب إلى الاستخدامات المعاصرة لها ومن ثم فهي لا تحبرها بالكثير عن مظاهر التغير في مسألة العرو الجنسي^(٧)

ولكن هذه الوضعية لا تعني حقيقة التغير الذي تحصص له الظاهرة اللغوية في رحلتها عبر الأجيال، واحتكاك المجتمعات البشرية بشعوب أو بيئات أخرى. ولعل ملاحظة الاستخدامات اللغوية الراهنة في المجتمعات العربية المختلفة تقيض بالشواهد عن مقدار ما تعرضت له اللغة في هذا الجانب وغيره من الجوانب الأخرى من تغير

وفي سياق عوامل التغير اللعوي ونورها في بلورة أشكال جديدة واستخدامات مسددة يريد أن يناقش في الجزء التالي بعض مظاهر هذه المؤثرات التي ربما كانت مسؤولية عن وجود ألفاظ تنبو قادمة للاستخدام بالوجهين

٣-١- المرحلة المختلطة

نحن قررنا أولاً أنه من المستبعد أن يُستخدم لفظ ما في مجتمع لعوي متجاسس بالتذكير والتأنيث ويكون صحيحاً في الحالين. هذا مبدأ تصوري عام ينبع من حقيقة أن التذكير والتأنيث أمران متعاكسان في الطبيعة ومتعارضان من حيث التصور العقلي الذي يصدر عنه الأداء اللعوي وشواهد الأداء اللعوي المعررة بهذا المبدأ وافرة ومتعددة، وتعد أكبر دليل على مصداقيته ولهذا فإن استخدام العربية لا يمكن أن يقلل مثلاً تأنيث «كتاب» و«قلم» و«باب» وبحوها، ولا تنكير «شمس» و«بار» و«حرب» وبحوها

والسؤال الذي يطرحه هنا، استكمالاً للصورة واستقصاء للعوامل التي ربما كانت مسؤولة عن نشوء التعميمات التي أثارته مشكلة الجنس النحوي، هو هل يمكن - وحتى في حال استبعاد الظواهر اللفظية والتنايب اللعوي - أن توجد حالات يستخدم فيها اللفظ الواحد بالوجهين؟ الإجابة التي نميل إليها هي أن هناك إمكانية لحدوث مثل هذا، ولكنها إمكانية محدودة ومقيدة بظروف وعوامل متعددة وسنخصص هذا الجزء لمناقشة هذه الظاهرة وأسبابها وما تنطوي عليه من ملائسات وأبعاد بعوية قد يفيد الوعي بها في تفسير ظواهر مشابهة

ولبدءاً بطرح بعض الأمثلة التي لا يبدو أنها تنفر من الأربواج الحسني على النحو الذي وجدناه في الأمثلة التي بدأنا بها هذا الجزء

٦ أ ذراعه مفتول كقطعة من الفولاذ

ب ذراعه قوية وضرباته مؤلمة

٧ أ كان ساقه يتلوى كالخيرران

ب خُرحت ساقه هي الحادث

٨ أ خرج وكفه ملطخة بالدماء

ب - كان كفه ملطخاً بالدماء.

٩ أ هذه سبيل الحق، من اتبعها فقد نجا

ب - سبيل الشرفاء هو السبيل إلى المجد

١٠ أ هذه سوق واسعة وأنيقة

ب هذا السوق منظم ونظيف

١١ أ أنه محروم

ب أنه محرومة

لقد أن أنبه هنا إلى أن هذه الثنائيات من الأمثلة قد لا تكون جميعها متساوية من حيث درجة القبول، ولكنها على أية حال لا تمثل نفس القدر من الانحراف الذي نحده في الأمثلة الأخرى كالتي صدرنا بها هذا البحث يضاف إلى هذا أن الانحراف، إن وجد، فهو نسبي يعتمد إلى حد بعيد على الكفاءة اللغوية للمتكلم وطبيعة التكوين اللغوي الذي يصدر عنه ولهذا فإن الحكم على هذه الناحية يتنوع بتنوع المرحليات اللغوية والثقافية والاجتماعية للأفراد^(١)

لكن المهم هنا كما أسلفنا هو أن احتمال قبول وجهي الحس موجود وإن لم يكن موجوداً بالإجماع، فهو موجود عند البعض على الأقل وهذا يعد كافياً في حد ذاته لتأييد هذه الظاهرة الحاصلة التي يمكن اتحادهام ممثلاً لوحه من أوجه التنوع اللغوي

٣ ١ ١ اختبار تجريبي:

ولتحقق من إمكان حدوث هذا النمط من الازدواج عملياً وبشكل يبعد المسألة عن الحدس الشخصي أو الاستنتاجات الذاتية قمنا بتجربة صغيرة وبمبسطة لاحتصار هذه النقطة بالذات وقد تم انتقاء عدد من المفردات التي يغلب عن الطر احتلاطها من ناحية الجنس، وكانت عبارة عن ثنائي كلمات من أعضاء الجسم (أنف، بطر، كرش، ساق، ذراع، كف، قدم، إصبع)، وقُدمت من خلال عدد من الحمل في سياقات تركيبية تتطلب ظهور المطابقة في ناحية الجنس وقد كان هناك قائمتان متشابهتان من الحمل ولكنهما متعاكستان من حيث العرو الجنسي فإذا كانت الحملة في القائمة الأولى تقول مثلاً «ساقه يحيل كعود قصب» فإنها تظهر في القائمة الثانية على هذا النحو «ساقه بحيلة كعود قصب» وقد طُلب ممن يشترك في التجربة

أن يحدد، ومن خلال الإشارة في حقول أعدت سلفاً، سلامة أو عدم سلامة الحمل في كل من القائمتين (انظر الملحق رقم ١)

وحرصاً على تلقائية الاستجابات وطبيعتها اشترطت التوجيهات أن يحيب المشترك على القائمة الأولى أولاً بوزن النظر إلى الثانية لكيلا يلاحظ التعارض في مسألة الجنس الذي يمثل النقطة المقصودة في الاحتار فيلحاً حينئذ إلى ذاكرته الحوية ويُحرى بعض التغييرات في إحاناته السابقة

ولرب من التأكد من أن استجابات المشاركين تصدر عن مجموع معرفتهم اللغوية الراهنة وليس عما يتكروبه من قواعد وقد عملت التجربة على إخفاء الهدف المقصود، أو النقطة اللغوية المراد قياسها، واستخدمت بهذا العرص أخطاء لغوية أخرى ليست مقصودة وغير متعلقة بالتنكير والتأنيث وبلت لصرف الانتباه عن النقطة المدروسة وقد احتوت كل الجمل في المجموعة الأولى على أخطاء خارجية من هذا النوع عن حين حلت المجموعة الثانية تماماً من هذه الأخطاء ولكي يعرف أن الحملة التي توصف بالانحراف هي كذلك لاحتوائها على خطأ في المطابقة الحنسية أو لسبب آخر، طلب من المشترك أن يصع خطأ تحت الكلمة أو العبارة التي سببت عدم المقبولية وقد استبعدت كل الأوراق التي لم تنقيد بهذه النقطة، ولهذا فقط اقتصر على ٢٠ ورقة من أصل ٤٠ ورقة.

وبهذه الشروط تكون للتجربة قد استوفت ما في وسعها لضمان حيانية الاختار وحله معبراً قوياً عن مقدار إمكانية الازنواح في مسألة التنكير والتأنيث فأى إجابة لا تشير إلى مواضع التنكير والتأنيث في أي من المجموعتين فهي تعسي بالضرورة قبول الوجهين

٣-١-٢- النتائج

بعد مرر الإحانات اتضح أن هناك سمة كبيرة منها لم تلحظ فرقاً يذكر بين استخدام الكلمات المعنية في القائمتين (حوالي ١٠٠٪)، ولم يكن هناك سوء إحانات قليلة تلتزم بالتنكير أو التأنيث بشكل مطرد وهذا يدل في محمله على أن هناك إمكانية لقبول بعض الاستخدامات المربوكة، وأن هناك ألفاظاً لم تتحدد التحدد الكافي فيما يخص سماتها الجنسية المحارية (انظر الجدول فيما يلي)

شكل ١

جدول يبين إمكانية استخدام بعض الألفاظ بالتذكير والتأنيث

الكلمة	التذكير فقط	التأنيث فقط	الوحيين	الاستخدام المعيري
أند		٤	٢٦	مؤنث
نطر	٦	١	٢٣	مذكر
كرش	٦	١	٢٣	مؤنث
سلق		١١	١٩	مؤنث
دراع		٧	٢٣	مؤنث
كف		٥	٢٥	مؤنث
قدم			٣٠	مؤنث
يصبح	٢	٢	٢٥	مؤنث

٣-١-٣-٣- التفسير

لا شك أن هذه الظاهرة تعكس وصعية محتلمة لا تخلو من عرابة، خاصة إذا نظربا إليها في سياق الأساس التكاملي الذي تقوم عليه عملية العرو الجنسي ويبدو أن هذه الوصعية هي نتاج عوامل متدلحلة ومتشعبة، وأنها متأثرة بعوامل حارحة عن اللغة وألسا هنا بصند تعيين هذه العوامل وتحبيدها عن نحو شامل ولا القيس المقنن لحكم الظاهرة وسماتها ومحتمعها فذلك يقع خارج نطاق هذه الدراسة ويحتاج إلى عمل أكثر استقلالاً وتخصصاً، ولكنا نكتفي لعرض هذه الدراسة بإبرار هذه البقصة على نحو يكشف عن أثرها في تعبئة الاستنتاجات اللغوية الصارمة التي تأسست عليها مقولة المؤنث المحاري فقد تكون هذه الظاهرة عرضاً من أعراس الازدواج اللعوي (فصيح عامي)، والتداخر أو الاقتراض اللهي إضافة إلى بعض الحصاص المتعقة بالألفاظ نفسها وما تتعرض له من تحولات استخدامية

فمن جهة الازدواج اللعوي نجد أن اللغة التي ينتحها المتكلمون من متعلمي

العربية على أنها العصى لا بد أن تكون متأثرة - وربما على نحو حفي باللهجة التي يطلق منها كل واحد منهم أو إذا شئنا الدقة بقول بأن الناتج اللغوي متأثر بالمستويين معاً تأثراً يختلف في درجته باختلاف الأشخاص والسياقات ولعل الاحتيار الذي أجريناه يعكس إلى حد ما هذه النسبية، وحيث أن يكون الحواز مابعاً من كون المتكلم متأثراً بمرجعيتين لغويتين إحداهما تميل إلى التذكير والأخرى تميل إلى التأنيث^(١)

ولكن الأمر لا يقتصر على ناحية الأزواج اللغوي وما تحلقه من وصعية بيئية تتردد فيها الاستخدامات اللغوية بين جهتي الحس، إذ هناك أيضاً التداخل الناتج عن تفاعل اللهجات المعاصرة بعضها مع بعض وما يفرره الاقتراض من تطورات واستخدامات لغوية مستحدثة^(٢) وقد يضاف إلى ذلك مسألة بقيقة أخرى تتعلق بالأداء الفردي وما يحريه مستخدم اللغة نفسه من قياسات خاصة قد تؤدي به إلى تأنيث لفظ معين في سياق وتذكيره في سياق آخر^(٣) فإذا أخذنا مثلاً كلمتي «بطن» و«كرش» في الاحتيار السابق نجد أن كلاهما قد ورد ست مرات بالتذكير لا غير، ومرة واحدة بالتأنيث لا غير، وثلاثاً وعشرين مرة بالوحيين مع أن الاستخدام المعياري لهذين اللفظين يقضي أن يكون الأول مذكراً والثاني مؤنثاً^(٤) يبدو هنا أن تذكير «كرش» قد جاء من قياسه أو تقريبه لمعنى «بطن» الذي يستخدم مذكراً، أي أن هناك تقريباً بين المترادفات سبب هذا التداخل، فالمتكلم يذكر لأنه يقصد معنى لفظ آخر (يبكر كلمة «كرش» لأنه يقصد «بطن») ومثل هذا يمكن أن يقال بالنسبة لكلمة «قدم» التي قد لا يكون تأنيثها معتمداً بالضرورة على الاستخدام القديم وإنما يأتي من قبيل احتلاطها دلالياً بكلمة «رجل» التي هي مؤنثة باطراد، ولهذا فهي تذكر في الاستخدامات الحديثة حين لا يوجد مثل هذا الربط بل يكون الاعتماد الأكبر على شكل اللفظ ومظهره الخارجي

وإذا تناولنا الطاهرة التي عبرت عنها التجربة السابقة من رواية أخرى فإنها يمكن أن تعد مظهراً من مظاهر التطور اللغوي وهذا النمط من التطور كما تقرر بنظرية الموحات - لا يشمل جميع المواد المرشحة للتأثر في آن واحد أو بصورة واحدة ولكنه يسدح عبر تلك المواد على نحو موحى ومتدرج قد يتعرض للتوقف^(٥)، وربما أيضاً للمعاودة والتشعب ويقدم لنا بيكرتون Bickerton في إطار ما أسماه بالعمودج

الديناميكي dynamic paradigm لتفسير التطور اللغوي مثلاً للتغيرات في النتائج التي قد تظهر بها التغيرات اللهجية بحيث يمكننا أن نحد أن الناتج الكلامي لتحديث (أ) و(ب) يختلف حين يكون التغيير قد بال نقطة معينة عند أحدهما دون الآخر كما أن هناك احتمالاً ثالثاً لمحدث ثالث (ج) يكون في بداية تعرفه الاستخدام الجديد فحده يرأوح بين الاستخدامين فمرة يتابع (أ) ومرة يتابع (ب) ^١ ونستطيع من خلال هذا المفهوم أن نفسر عدداً من الأمور المتعلقة بالطاهرة الراهنة مثل كونها محصورة في مواد معينة دون أخرى، واحتلافها من متحدث لآخر، وأنها على الرغم من تداول العوامل المؤدية إليها وتشابكها ليست حكراً على مرحلة معينة دون أخرى، ولكنها تبرر متى توافرت الظروف الدلائمة لذلك وإذا بصورتها أن وصعية كهذه ربما كانت موحودة على نحو ما عند مستخدمي اللغة العربية في المراحل المبكرة التي اعتمد عليها النحاة فإنه يمكن لنا أن نتصور حينئذ أن التعميم الذي تضمنته المقولة المتعلقة بالمؤنث المجاري ربما كان متأثراً بمثل هذه الوصعية وبكر وجود هذا الاحتمال لا يمر تلك المقولة التعميمية، لأنه كما نكرها مقيد بظروف معينة وبأمثلة محدودة قد تقررها اللغة على نحو جماعي أو فردي في بعض المراحل التحولية بحيث لا شكل قابواً مستقراً أو مطلقاً مطرداً

٤ - اتجاه التطور

إضافة لما سبق نجد أن جانباً كبيراً من المشكلات المتعلقة بالجنس النحوي يعود إلى عوامل تتعلق بحقائق التطورات التاريخية التي مرت بها هذه الظاهرة ظاهرة التنكير والتأنيث ومن أبرز إشكالات هذه التطورات أن جذورها وتشكلاتها الأولية تعود فيما يبدو إلى عهود موعلة في القدم مما يصعب مهمة رصدها وتفسير ما تنطوي عليه من أنماط وقد أدى ذلك إلى نشوء بعض المفاهيم التي يجب أن يعاد تقييمها وتفسيرها في ضوء ما يمكن استنباطه من المعطيات التاريخية المتصلة بهذه الظاهرة وسنناقش في هذا الجهد واحداً من هذه المفاهيم وهو المتمثل في القول بأن التطور في مسألة العزو الحسي يسير عادة باتجاه التنكير، أي من التأنيث إلى التنكير وليس العكس

لقد جاء عن البحاة القدامى ما يشير صمناً إلى هذا الاعتقاد فقد تردد عند الفراء مثلاً عبارة «والعرب تجزئ على تذكر المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء»^(١) ويتحده إبراهيم أنيس من المحدثين اتحاهاً مشابهاً حيث يرى أن الألفاظ التي وردت فيها روايات بالوحيير تنح في النهاية - في أكثر اللغات - إلى الثبات على حالة واحدة هي التنكير كما حدث في الكلمات «طريق» و«ضبع» و«عسل» و«روح» و«حمر»^(٢) ويعد إبراهيم أنيس ذلك من قبيل الاتحاه إلى (إعادة) الصلة «العقلية المنطقية بين الأسماء وملولاتها»^(٣)

هناك في الواقع بعض الملاحظات على الآراء أو الاستنباطات السابقة وقبل أن تناول بشكل مباشر فكرة «الاجتراء» التي جاءت عند الفراء، وفكرة «الاتجاه إلى الصلة المنطقية بين الأسماء وملولاتها» التي تضمنها كلام إبراهيم أنيس، نريد أن نقب في الخلعية التي ربما كانت مسؤولة عن نشوء هاتين الفكرتين في الأساس وبود هنا أن نبتدئ هذا التنقيب من خلال الإجابة على السؤالين التاليين هل كان التحول من التأنيث إلى التنكير أكثر أو للعكس؟ وهل هذه النسبة هي من قبيل المصانفة أو أنها متأثرة ببعض محريات التطور اللغوي؟

لا يوجد في الواقع دراسات إحصائية دقيقة تدن الفوارق في نسبة التحول بين

ووجهتي العرو، والذي يظهر لنا في هذا الشأن هو أن القوم بأن سسة التحول من التأنيث إلى التذكير هي الأكثرية له ما يسوعه، فبحسب لا نكاد نعثر على ما يشير إلى تحول الألفاظ المسكرة إلى التأنيث^(١). وأياً كانت حقيقة الفوارق النسبية بين الأمرين فإنها - كما سنوضح عاجلاً - لا تعود إلى عوامل كلية (universal) قارة في طبيعة التصور، ولكنها تعود إلى عوامل موضوعية تستند إلى الكيفية التي مرت بها ظاهرة الجنس بشكل عام في اللغة العربية ولعل الفكرتين المطروحتين قديماً وحديثاً تمثلان مقاربتين مختلفتين تستهدفان استكشاف تلك المسببات ولكن الإجابة التي يتبناها هنا تختلف من حيث المطلقات وتختلف من حيث النتائج أيضاً^(٢).

إن القصيدة هنا ليست قضية تذكير وتأنيث فحسب، بل إنها على علاقة بالمرحلة التطورية التي مرت بها هذه الظاهرة، وفيما إذا كان التفريق بين المسكر والمؤنث (على قدمه) موحود ابتداءً أو أنه كان وليد مرحلة تالية وكنكبت سوع الإحراءات الصرفية التي تنتجها اللغة لتحقيق الفروق الحسية وفي أي من العرعين تم تمثيلها، وسنقوم فيما يلي بمناقشة هذه النقاط.

هناك دلائل عديدة تشير إلى أن التفريق الشامل بين المسكر والمؤنث لم يكن موحوداً منذ البداية^(٣)، بل كان مسبقاً بمرحلة حالية من هذا التفريق ومما يعبر هذا الاعتقاد وحوذ ألفاظ خاصة بالمؤنث وحالية من العلامة (مثل «طالق» «عاس» «عافر» إلخ)، ووجود ألفاظ متخصصة تدل على التذكير أو التأنيث بلفظ متخصص حال من التاء (مثل «أب» «أم»، و«حمل» «رحس» وما إلى ذلك)^(٤) ولعل التفسير الأقرب لحلو مثل هذه الألفاظ من العلامة المعتادة للتأنيث «التاء» هو أنها تنتمي إلى مرحلة ما قبل العلامة، أي قبل أن تبدأ اللغة في التعبير عن الفروق الحسية بأساليب صرفية محددة^(٥)، ولكن الملاحظة الأهم هنا هي أن التفريق الصرفي والتفريق المفاهيمي ليسا بالضرورة متراميين، فالأقرب إلى الظن هو أن يسبق التفريق المفاهيمي التفريق الصرفي وليس من الضروري بناء على هذا الافتراض أن يبال التحول الصرفي (حيث يحدث) كل المفردات المرشحة بذلك بطريقة آلية فقد تختلف بعض الألفاظ عن مثيلاتها لاعتبارات عديدة من أهمها عدم الالتباس وقد فسر الفراء نحو صفات مثل طالق وعافر وبحوفا من علامة التأنيث بأن هذه الصفات هي مما يحتص به المؤنث أصلاً مما يلبي الحاجة إلى العلامات الصرفية الفارقة^(٦).

وقياساً على هذا يمكن أن ننظر إلى المؤثرات المحارية التي لم تلتحق بنظام العلامة، وأن نرد تأخرها في هذا الشأن إلى أن المواصفات الحسية المرتبطة بتلك الألفاظ ما زالت قائمة بشكل أو بآخر في أذهان المتكلمين إلى الحد الذي تنتفي معه الحاجة إلى إبراز تلك المواصفات من خلال البنية الصرفية للكلمة ففي الرمن المتأخم لبدائيات التمييز الصرفي لم يحد المتكلمون حاجة كبيرة لإضافة العلامة إلى ألفاظ يرون أنها محددة أصلاً في ناحية الجنس. ولكن تلك المحدد قد يصنع مع مرور الوقت أقل تحديداً، فالتصورات والاعتبارات المفاهيمية التي كانت أساس العزو في المراحل الأولى ربما تلاشت أو ضعفت - وخاصة بعد وجود مقومات لغوية تعني عن الاستراتيجيات الاعتبارية بحيث لم يبق أمام المتكلم إلا صورة اللفظ فقط وبهذا تصبح مرحلة ما بعد العلامة مختلفة عن سابقتها من ناحية ما تتوافر عليه من مقومات وإمكانات وسيجد المتكلم نفسه عند التعامل مع الألفاظ المجردة من العلامة مثل «ساق» و«براع» و«كف» و«نار» و«شمس» إلح - أمام استراتيجيتين إما النظر إلى اللفظ أو إنشاء تصورات وقياسات معينة لإتمام عملية العزو الجنسي ولا شك أن النظر إلى اللفظ يعرر جانب التنكير بسبب غياب العلامة، أما التصورات الذهنية الجديدة فلها قد تكون هشة وعرضة للاختلافات الفردية، وربما غير قادرة على مقاومة ما يفرزه الشكل الخارجي للكلمة من إحياءات هي في مجملها لصالح التنكير وقد يعود ثبات اللفظ على صورته القديمة إلى اتصال الرواية، أو عدم الاحتكاك باستخدامات معارضة قد تنح مع الوقت في الحلول محل الاستخدامات القديمة. فكلتا «شمس» و«نار» مثلاً لا يوجد فيهما أي نوع من الحفاء بالنسبة للجنس، إذ انتقلتا عبر الأجيال بالصورة الأصلية ودون تحويل جوهري لحتواهما الدلالي أو لما ارتبط بهما من وظائف.

خلاصة القول أن النقلة التطورية من اللاعلامية إلى العلامة قد ولدت عدداً من الإشكالات التي تركت أثراً لغوية شائكة كان من نتائجها تلك المواجهات المستمرة والمتنوعة بين الصيغ القديمة والحديثة فالتحولات اللغوية كما أسلفنا لا تقوم بقرار إرغامي يمكن تطبيقه على نحو رياضي ناجز وشامل ولكنها عملية متلية لها طبيعتها وقوانينها الخاصة ولهذا فإن التحول إلى العلامة عن الرغم من رسوخه التدريجي من الناحية المفاهيمية إلا أنه لم يكن بحال من الأحوال شاملاً ولكن مجرد

وحدوده اللاحق قد غير كثيراً في النظرة إلى مسألة التنكير والتأنيث، فلم يعد المعرفة اللغوية تسير وفق المعايير الاعنطاطية فحسب بل أصيغ إليها بُعد جديد هو البعد الصرفي للكلمة وبهذا يصبح التصور التالي المنسج على الحانب الصرفي (انظر شكل ٢، أسفل) جزءاً من معادلة التنكير والتأنيث ومؤثراً قوياً فمياً يطرأ عليها من تشكلات.

شكل ٢ يبين اثر استحداث العلامة في اتجاه التطور

(الجس)	أ - قبل العلامة	ب بعد العلامة
المؤنث	(صيفة + صفر)	(صيفة + ة)
المذكر	(صيفة + صفر)	(صيفة + صفر)

سنتنتج من هذا الشكل أن أي لفظ حال من العلامة في المرحلة (ب) يحمل بالضرورة تحيراً صرعياً للتنكير، وأنه ما لم توجد عوامل نفسية أو ذهنية (موروثة كانت أم مستحثة) على الأرحح هو أن ينتهي مثل هذا اللفظ إلى التنكير ففي مرحلة ما بعد العلامة تمثل الصورة (صيفة + ة) الإطار النمويحي للتأنيث، على حين تمثل الصورة (صيفة + صفر) الإطار النمويحي للتنكير وإذا قارنا الآن بين وجهتي العرو الحنسي في (أ) و(ب) فإسبا سندرث نوصوح الحيف غير المقصود الذي نال صيغ التأنيث الخالية من العلامة إذ أصبحت بعد التحول ملتبسة شكلاً بصيغ المسكر ومن ثم أكثر قابلية للتحول في هذا الاتجاه

بهذا يكون قادريين على فهم السبب في ميل المؤنثات المجازية الحالية من الناء إلى التنكير الأمر الذي دعم البعض إلى الاعتقاد بأن التطور اللعوي يسير (بطبيعته) بشكل مطرد أو غالب من التأنيث إلى التنكير وليس العكس ويتبين أيضاً من خلال ما قلناه هنا أن الملاحظة السابقة التي لفتت أنظار القدماء والمحدثين على السواء لا تعبر عن ميل فطري في اللغة أو قابرون قار في طبيعة التطور ولكنها تعود إلى أسباب موضوعية تتمثل في النهج الذي سلكته ظاهرة التأنيث (شكل ٢)، والذي جعل من المحتم أن يكون التنقل بين جهتي العرو في صالح المسكر لذا فإسبا لو عكسنا وضع



الوسم الجنسي وحطما الذكر هو الموسوم عوضاً عن المؤنث فإل النتيجة ستعكس حينئذ وسيكون من المرجح أن نجد التحول من المذكر إلى المؤنث هو الأكثر

إن فقد أنت الوضعية التي عرصناها هنا إلى تعاليم دور العلامة بشكل كبير لتجتنب الكثير من المفردات التي كانت خالية منها، ليس المذكرة وحسب، بل أيضاً بعض المؤنثات التي لم يكن تعيين الجنس فيها من طريق «التاء»، مما يدل على مقدار الارتباك الذي سببه التحول من مرحلة إلى مرحلة أخرى. ويمكن أن ننكر للتمثيل هنا عدداً من الألفاظ - أسماء وصفات - كانت تستخدم بلفظ واحد للمذكر والمؤنث بحلتها التاء في بعض الاستخدامات اللاحقة، مثل «فرس» و«أسد» ونحوهما حيث ورنست استخدامات بإلحاق التاء للدلالة على المؤنث مع أنها في الأصل تستخدم للجنسين^(١)، والذي حدث هنا هو تخصيص اللفظ المجرد للمذكر واستخدام مقابله الثاني للمؤنث، أي تقسيم اللفظ القديم إلى شقين (شق للمذكر حال من العلامة، وشق للمؤنث مع العلامة)^(٢) وقد أخذت التاء أيضاً محل الآليات الأقدم في الدلالة على المؤنث ومن أمثلة ذلك ما بعده في مثل «أثر» حيث ألحقت بها التاء في بعض الاستخدامات مع العلم بأن هذا اللفظ موضوع أصلاً للمؤنث ومن ثم غير محتاج للعلامة^(٣) ومع أن بعض يحتاج تلك الآليات - كاستخدام التخصيص اللفظي للتعبير عن الجنس - قد بقيت كما كانت من قبل مثل «أب» و«أم» إلا أن البعض الآخر قد تعرض في الاستخدامات المتأخرة إلى إضافة التاء كما رأينا في «أثانة» بزيادة التاء ويمكن تفسير هذا التحول بأن القواعد الزممي قد تسبب في سقوط خصوصية هذه الألفاظ، فهناك مفاهيم معينة على مستوى الدلالة الخاصة للصيغ لم تعد موجودة^(٤)، وعندما تتلاشى تلك العناصر المفاهيمية التي تخصص لفظاً معيناً بالدلالة على معنى معين، أو تسمح لصيغة ما بوصف المذكر والمؤنث على السواء، مع مرور الزمن وانتقال اللغة عبر الأجيال، يعود التطبيق المباشر لقلوب العلامة هو المرجعية الوحيدة للتمييز، وتصبح التاء شعار التانيث وتتحول الملابس الأخرى (الأقدم) بالتنزيح إلى علامات غير دالة

معود الآن إلى رأي الفراء في تفسير تحول بعض الألفاظ من التانيث إلى التذكير، حيث يؤيد ذلك إلى اجتراء العرب على تذكير ما خلا من العلامة إلى هذا الرأي يشير إلى جرم من السبب الذي شرحناه في إطار التطور التاريخي المذكور آنفاً (الحلو

من العلامة)، ولكن المسألة ليست مسألة «اجتراء» أو عدم «اجتراء» لأن هذا التأويل سيطرح سؤالاً تصعب الإجابة عنه لماذا نالت هذه العملية بعض الألفاظ (الحالية من التاء) وتوقفت دور البعض الآخر؟ إن الأمر كما أوضحنا يعود بالدرجة الأولى إلى مسيرة التطور اللغوي نفسه والكيفية التي تنتقل بها اللغة من جيل لآخر، فهناك ألفاظ تحتفظ بمقوماتها الدلالية بما في ذلك التصورات الجنسية التي ارتبطت بها ابتداءً فتبقى لهذا كما هي وتقاوم إمكانات التعبير، أما البعض الآخر الذي لم يحتفظ بتلك المقومات في ظل الانقطاع بين المراحل أو بفعل الاقتران اللهي والتفاعل الثقافي مع البيئات الجديدة فإنه سيكون أكثر عرضة للتغير والتذبذب وفي ضوء هذا نستطيع أن نميز بوجه عام بين ألفاظ مثل شمس ونار وحرب وأرض وغير ونحوها التي بقيت مؤنثة كما هي (على الرغم من حلوها من التاء) وبين ألفاظ مثل ساق وكف وبطن وأنثى إلخ التي كانت عرضة للاضطراب

أما بالنسبة لما قاله إبراهيم أنيس من أن التطور في ظاهرة التأنيث والتذكير يتجه إلى الصلة المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها فهو لا يستقيم في ظل ما قلناه، كما أنه يثير عدداً من التساؤلات التي تتعارض إجاباتها مع أطروحات الكاتب نفسه يقول شوقي النجار^(١)

«هل الصلة العقلية بين الأسماء ومدلولاتها يلزم معها أن تتطور إلى التذكير؟ فإذا صح أن هذا التطور يتجه إلى التذكير خاصة، معنى ذلك التحلي عن الصلة العقلية بين الأسماء ومدلولاتها، لأن هذه المدلولات ليست منكراً فقط، بل منها المؤنث كذلك ومعنى هذا أنه إذا مال التطور إلى الانحياز إلى الصلة المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها، كل معنى ذلك عدم الالتزام في التطور إلى التذكير خاصة ثم كيف نتجه الآن إلى الصلة العقلية بين الاسم ومدلوله، وخاصة في الجملدات أو المعاني، وليس مدلول هذه الأسماء شيء سم عن الجنس عن الإطلاق»

وقد اتجه إبراهيم أنيس لتأييد فكرة اتجاه التطور إلى التذكير من خلال مقارنة بعض اللغات السامية، مشيراً إلى أن اللغات السامية عرفت بعض الكلمات التي ابتدأت مؤنثة ثم تطورت إلى جواز التذكير والتأنيث ثم استقرت أخيراً على التذكير «مثل كلمة «شمس» التي نعدها مؤنثة في العربية، نراها في العبرية والآرامية حائرة الأمرين، وأخيراً نراها قد استقرت في الآشورية على التذكير» واستشهد أيضاً بما في بهجة

القاهرة الحديثة من كلمات تحولت إلى التذكير بعد أن فقدت «فكرة التأنيث»، مثل
دراع، قدم، أصبع، طعر، جناح، أرب، بلو، سوق، صنع^(١)

ولكن هناك العديد من الاعتراضات على هذه المقاربات منها ما ذكره شوقي
البحار من أن الآشورية لا تمثل مرحلة أخيرة في سلسلة تطور اللغات السامية «بل
هي أقدم من العربية والعبرية والآرامية» مما يقترح في صحة هذا الاستدلال^(٢)
وبصيف إلى ذلك أن العربية، التي تعوقت على الفروع السامية الأخرى باستمرارها
حتى الآن، ما زالت تحتفظ بكلمة «شمس» كما هي بالتأنيث، فلماذا لم يحدث تغيير؟
وإذا جمعنا هذه الملاحظة إلى سابقتها نستطيع أن نقول إن فكرة التطور بالصورة
التي طرحها إبراهيم أنيس غير مطردة، ومن ثم فهي لا تعسر لنا لماذا تخلعت بعض
الألفاظ وبقيت كما هي بون تعيير

ولعل الأرجح من وجهة نظري هو أن ظاهرة التأنيث في اللغات السامية
الأخرى مرت بمراحل مشابهة لتلك التي مرت بها العربية، أي أن التمييز بين المنكر
والمؤنث لم يكن موجوداً في المراحل المبكرة من عمر اللغة^(٣) وإذا قلنا بهذا الافتراض
فإننا نستطيع حينئذ أن نطبق التفسير الذي تسيناه بالنسبة للعربية، والذي يصبح
الميل إلى التذكير بموجبه عملية مفهومة ومتوقعة^(٤) وتبقى بعد ذلك بعض الفوارق
التي تؤدي إما إلى تعزيز عملية التحول أو إعاقتها والتي تتحدد بشكل مستقل على
صوء الظروف الاجتماعية والحصارية التي تمر بها كل لغة أو مجتمع من
المجتمعات وقد تتعرض بعض الألفاظ لشيء من الاختلاط في المراحل الانتقالية التي
قد تنشأ بتأثير التفاعل مع اللغات والثقافات الأخرى مما يؤدي إلى بشوء استخدامات
غير مستقرة في التذكير والتأنيث. وأسوق هنا الملاحظة التي جاء بها ليفيلف بيلسور
إد وجد أن «الشمس» مؤنثة عند الساميين الجنوبيين ولكنها مذكورة عند الساميين
الشماليين، أما في منطقة الحدود فهناك شيء من الخلط حيث تتردد هذه اللفظة بين
التذكير والتأنيث^(٥) وهذه الملاحظة تؤيد ما قيل من أن التطور يحضغ في الغالب
لأمور من خارج اللغة، كما تلقي بعض الصوء على ما ذكره إبراهيم أنيس من تردد
كلمة «شمس» بين التذكير والتأنيث في اللغة الآرامية والعبرية

٥ - مقاصد المتكلمين

تتحل إشكالية قصدية المتكلم بالنسبة لموضوع الجنس النحوي في وجود ألفاظ يمكن استخدام كل منها للدلالة على أمرين مختلفين تنكيراً وتأييداً فقد ترد الكلمة نفسها مؤيدة في سياق ومنكرة في آخر ويكون تأويل هذه المفارقة مبنياً على ما يقصده المتكلم من تلك المعاني التي قد تكون متعارضة من حيث الجنس ويمكن أن نجد أمثلة لهذا فيما يعرف بالمشتراك اللفظي حيث تتنوع مدلولات الكلمة الواحدة وتتعدد، فكلمة «شمس» التي تستخدم للدلالة على الشمس المعروفة وتكون حينئذ مؤيدة لا غير تستخدم أيضاً لنوع من الحلي (المعروفة في ذلك الزمن) وتكون حينئذ منكرة^(١) ومن تلك أيضاً كلمة «درع» التي تكون منكرة حين يقصد بها درع المرأة، ومؤيدة حين يقصد بها درع الحديد^(٢)، وأيضاً لفظ «مسك» الذي يُذكر إذا قُصت مائته، ويؤنث إذا كان المقصود رائحته، وكذلك «اللسان» الذي يذكر إذا قصد بذاته ويؤنث إذا كان المقصود الرسالة أو القصيدة^(٣)

ومهما كانت العوامل المسببة ليشوء الاشتراك اللفظي فإن هذه الظاهرة تندرج تحت أثر في تعميق الوهم بحول تنكير وتأييد بعض التسميات لما تنتج من ألفاظ متحدة في مظهرها اللفظي ومتمايزة في دلالاتها العامة وربما الجنسية ولعله لا يحصى أن التنوع في العرو الجنسي في مثل هذه الحالات ليس تنوعاً حراً ولكنه تنوع مقدر ومشروط بقصدية المتكلم وما يرمي إليه من معانٍ وعليه فالأمثلة التي استعرضناها من قبل وما شابهها لا تعد كافية لتأسيس مقولة الحواز بشكلها المطلق فكلمة «شمس» لا يمكن تنكيرها حين يقصد بها الشمس الطالعة، و«مسك» لا يكون تأنيده مقبولا حين يقصد لفظه أو مائته، و«لسان» لا بد أن يكون منكراً حين يراد به العضو المعروف ولا شك أن مخالفة هذا ستكون منكرة من وجهة نظر المجتمع اللغوي الذي تقوم فيه هذه المواضع

ولعله من الممكن أن ندرج تحت مفهوم قصدية المتكلم ملماً آخر من ملامح التنوع الاستخدامي في مسألة الجنس يمكن التمثيل له بما جاء في الحكاية المشهورة التي تذكر أن أعرابياً قال «فلان لغوب»، جاءت كتابي فاحتقرها، وما سئل عن سبب



نأبئ «كتاب» أجاب «ليس بصحيفة»^(١)، فهو إذن يؤبئ لأنه قصد هنا معنى مؤبئاً هو معنى «صحيفة» وليس المعنى الشائع لكلمة «كتاب». وهذه الرواية تشير إلى حالة خاصة من حالات الأداء الفردي التي يعتمد فيها المتكلم على استراتيجياته وأحكامه اللغوية الخاصة ومن الطبيعي أن يتسم ناتج هذه الوضعية بالندرة والبقاء ضمن حدود صيقة حتى عند الفرد نفسه، ولهذا لا نكاد نعثر فيما روي من إنتاج لعوي على نماذج واسعة من هذا القبيل، كما أننا لا نجد ما يعيد بتعميم الأسلوب الذي انتهجه الأعرابي في معاملة كلمة «كتاب» بالتأنيث

ويمكن أن نصم أيضاً تحت المفهوم المطروح هنا ما نجده من بعض الألفاظ التي تستخدم مؤبئة بمعنى ومذكرة بمعنى مثل بكر وعاد وثمود وقريش وربيعة وبحوها من أسماء القبائل أو الأسماء الدالة على جماعة، إذ يمكن أن يقال مثلاً «بكر تقول كذا» عن إرادة معنى القبيلة، و«بكر يقولون كذا» عن إرادة الناس المنتمين إلى تلك القبيلة والمرجع في هذا هو اختيار المتكلم والوحدة التي يدير عليها كلامه وليس اللفظ بذاته^(٢)

لكل هذا نعتقد أن ظاهرة المشترك اللفظي إضافة إلى الظواهر الأخرى التي سبق تناولها قد شجعت على القور بجوار تذكر المؤنث المجاري لأنها تسمح للفظ الموضوع أصلاً للإشارة إلى شيء محدد من ناحية الجنس أن يعي العكس حين يكتسب دلالات جديدة تقتضي المخالفة ومن المهم أن ينتبه إلى أن هذه الظاهرة ليست مقيدة بمرحلة من مراحل اللغة بل إنها من الآليات اللغوية الأصيلة والمتاحة على النوام، ومن اساحي الابتكارية التي تؤدي دوراً حيويًا ومتحدداً لتزويد اللغة بأنماط ومعطيات استخدامية جديدة ويقع الإشكال حين يحاكم اللفظ بعيداً عما يحتمل من دلالات، أو عند أحد بعض العييات المعروفة عن سياقها أو عن المرجعية العربية للمستخدم، إذ كثيراً ما يقود ذلك إلى استنباطات غير دقيقة

٦ - لماذا المؤنث المجازي؟

يثير تخصيص المؤنث المجازي - نون المنكر المجازي - بجواز التنكير والتأنيث سؤالاً مباشراً عن مرجعية هذا التخصيص ومسوغاته، إذ ليس هناك ما يلزم عقلاً يمنع هذه المروية الاستخدامية في ناحية المؤنث وحبها في ناحية المنكر ومع أن المناقشة التي قدمناها في الأجزاء السابقة تناهض مقولة الجواز أصلاً إلا أن هذا نحاول استكمال الصورة من خلال طرح هذا التساؤل الذي يعد منطقياً ومشروعاً

من الناحية العامة يبدو أن حصر الجواز في نطاق المؤنثات المجازية على صلة بالملاحظات والمفاهيم التي سبق تناولها والتي كانت في محملها إرهاباً بالقول بجواز تنكير وتأنيث المؤنثات المجازية بعامة وهذا بعد مثلاً أن ملاحظة التطور الذي نال بشكل عالى الكلمات المؤنثة بحيث تحول كثير منها مع الزمن إلى التنكير قد أدت إلى نشوء بعض المفاهيم والمقولات التفسيرية من مثل

إن العرب تجترئ على تنكير المؤنث المجازي الحالي من الناء (الفراء)^(١)

إن تنكير المؤنث المجازي واسع جداً (ابن حني)^(٢)

إن التطور يسير باتجاه التنكير (إبراهيم أنيس)^(٣)

وهكذا انصرفت الأذهان إلى المؤنثات المجازية دون المذكرات المجازية مع أن ظاهرة التطور باتجاه التنكير كما بينا في الجزء ٤ لا تحمل في واقع الأمر تحيزاً جنسياً مقصوداً لداته، ولكنها تقوم على أسس موضوعية تتصل بتاريخ التمييز الصربي واستجابته للتطورات الحاصلة في مجال العرو الحسي

إننا نلنظر إلى المؤنثات المجازية على النحو الذي عبرت عنه المقولات السابقة هو وليد الملاحظة الكمية التي توحى ظاهرياً بعدم التوازن بين قطبي الحس المجازي وانسحاباً مع تلك الاستنتاجات المسببة على الكم فقط والتي رأت في المؤنثات المجازية أمراً خاصاً، بررت مقولة أخرى تهدف إلى تكريس هذا التصور وتفسيره وتتلخص في النظر إلى المنكر على أنه الأصل والمؤنث فرع عنه

يرى ابن يعيش أن المتكلم عند إسناد الفعل إلى المؤنث المجازي يكون «محيراً في إلحاق العلامة وتركها. نحو انقطع النعل وانقطعت النعل، وانكسرت القنبر وانكسر القنبر، وعمرت الدار وعمر الدار، لأن التأنيث لما لم يكن حقيقياً صعب ولم يعين بالدلالة عليه، مع أن المذكر هو الأصل فصار الرجوع إليه»^(١).

وإذا تفحصنا هذا التعديل نحده يقوم على ركيزتين، هما (١) صعب المؤنث المجازي لعدم الحقيقة، و(٢) أصلية المذكر ولكن الضعف المنسوب إلى المؤنث المجازي ينطبق أيضاً للأسباب نفسها على المذكر المجازي لأن مداره عدم الحقيقة في الجنس وهذا يسقط الركن الأول بحيث لا يبقى سوى أصلية المذكر والتي سنناقشها في الصفحات التالية

يبدو أن فكرة أصلية المذكر من الأسس التي استقرت مبكراً في التفكير النحوي وإن كان توطيعها في مسألة التأنيث على النحو الذي عرضناه لم يتم إلا في فترة متأخرة^(٢) وإذا ما أردنا مناقشة هذه الفكرة وإمكانية أحدها أو ردها فإننا نحتاج مبدئياً إلى تحديد المقصود بهذه الفكرة فهل يراد بها أسبقية الوجود المادي للمذكر بحيث تكون كل عينة من عينات التأنيث مبنية على أصل مذكر؟ أم أنه يراد بها أصلية عامة متأثرة بالمعارف والمعتقدات المتعلقة ببداية الخلق وبالدهمية التي تعطي الذكر مكانة أعلى؟ أم أنها أصلية نحوية تشير فقط إلى التمايز الصرفي الشائع بين اللفاظ المنكرة والمؤنثة حيث تكون الأولى محربة (من العلامة) في الغالب على حين تكون الثانية موسومة في الغالب، ويكون التجرد حالة تمثل الأساس

كل هذه التأويلات محتملة لفكرة الأصلية، ولكنها ليست كلها قابلة للتوظيف في تفسير مسائل التنكير والتأنيث، أو للأخذ بها كمبدأ لتحليل النحوي وإذا أخذنا التفسير الأول بجده يبالغ في الأصلية وتحقق السبق المادي للمذكر، الأمر الذي يلزم معه إبعاد أصل (اشتقاقية) نكوري لكل صورة من صور التأنيث التي تتصممها الدخيرة المعجمية للغة، وهذا محال طبعاً لسبب بسيط وهو أن التقابل بين المنكرة والأنثة كما هو في الأحياء غير متحقق في الجمادات والمعاني ولهذا نجد العديد من اللفاظ المؤنثة التي لا يوحد لها أصل نكوري بالمعنى المقصود هنا (من مثل باخرة، قاطرة، عمارة، طاولة، كعبة، سفينة، إلخ) لذا فإن التمسك الحرفي بفكرة السبق

المادي يضع أمام الباحث إطاراً تصورياً معقداً للتفسير والتحليل اللغوي يعمل على إعاقة التجانس بين الحالات والنماذج اللغوية المختلفة

أما التأويل الثاني الذي ينظر إلى أصلية المذكر في إطار بداية الحلق وما يرتبط بذلك من معتقدات فإنه وإن كان من المحتمل وجود أثر له في توجيه الفكر إلا أنه لا يبدو ذا أثر مباشر في توجيه القانون اللغوي والقضايا المطروحة هنا، فلو قيل مثلاً إن [التذكير أصل والتأنيث فرع عنه، وتذكير المؤنث جائز لأنه رجوع إلى الأصل]، فإن ذلك لا يعطياً تفسيراً لغوياً بقيقاً لمسألة التحول في العرو الجنسي قادراً على كشف السبب في تحول بعض الألفاظ نور بعضها الآخر ولا يحفى أن هذه البطرة تشترك مع سابقتها في جعل التذكير أسبق من التأنيث مع أن الواقع اللغوي يرحح أمراً آخر وهو أن المذكر والمؤنث قد وجدا (ذهنياً على الأقل) منذ أن عرف الإنسان التمييز بين المخلوقات التي تتمايز على أساس سماتها البيولوجية

أما المعنى الثالث الذي تكون فكرة الأصلية بموجبه منسبة على معطيات الرسم الصرفي (موسوم مجرد) فهي تطرح على العموم أكثر التفسيرات منطقية وقرباً من روح الدراسة العلمية للغة وتناول فكرة الأصلية على هذا الأساس يصع بين أيدينا عند استخدامنا بعيداً عن المبالغات - آلية أكثر عملية وفعالية لفرز امادة اللغوية ولكن الذي ينبغي أن يفتنه إليه هذا هو أن اللغة غير مطالبة أن تنتج باطراد متقبيلات تقوم على هذا الأساس، أي على أساس التجرد والريادة ولا شك أن الواقع اللغوي عني بالدلائل التي تشير إلى إمكان تحلف بمطية التقابل في هذا الشأن وعدم اطرادها، كما يمكن أن يرى من خلال مقارنة مجموعتي الأمثلة التالية

١٢ رمح قلم كتاب حمل سيف إلح، (لا يوجد مقابلات مؤنثة مطلقاً)

١٣ طاولة عثرة صيغة وعكة رسالة إلح، (لا يوجد مقابلات غير موسومة)

يمكن أن بعيد هذا الأمر ببساطة إلى ناحيتين الأولى تخص الجنس بوصفه مفهومًا، والثانية تعود إلى طبيعة اللغة نفسها، فالجنس كمفهوم لا يرتبط كما أسلفنا بتقبيلات مطردة حين يخرج الأمر عن دائرة الجنس الحقيقي، وهذا يؤدي بدوره إلى وجود مذكرات ليس لها مقابلات مؤنثة أو العكس كما في الأمثلة السابقة أما الناحية الثانية فهي تنبع من كون اللغة تتمتع بحاصية خطيرة تجعلها إلى

حالب كونها أداة اتصال وتفاهم جهازاً تتشكل مانتة (اللفظية) على ضوء حاجات المجتمع ومواضعاته ومن هنا فالسؤال عن مرجعية التذكير أو التأنيث في مثل ما تقدم لا يجد إجابة لغوية شافية لأنه يقوم في الأساس على اختيار اعتباطي لهذا أو ذاك من قبل متحدثي اللغة.

ومن المهم أيضاً أن ننمى إلى أن المفارقة التي جاء بموجبها المؤنث موسوماً في العربية والمذكر غير موسوم قد استُخدمت بشكل ملموس في إثبات أصلية المذكر من قبل النحاة ولكن المسألة كما نريد أن نطرحها هنا ينبغي أن لا تصل إلى هذا الحد، أي الحديث عن الأصل والفرع واستحلاب ما لا حاجة له من تأويلات المطلق وتبريراته للبرهنة على ذلك فثنائية الوسم والتحرر لا تعدو كونها وسيلة تنظيمية بسيطة وحاسمة تلجأ إليها اللغة لعرض مريد من الوصوح والتناغم في نظامها. فاللغة نظام إشاري ذاتي التنظيم يحكمه اتحافار «الجهد الأقصى» و«الوضوح الاتصالي» كما أنها، وبحكم طبيعتها المرنة والمتغيرة، تميل دائماً لإعادة الاتزان والتنظيم من خلال ما تستحدثه من ضوابط^(١)، وتمثيل الحصاصن الجنسية من خلال العلامة (وجوداً أو عدماً) يأتي من هذا المطلق ولعل الامتياز الوحيد للصيغ المحددة هو أنها كما سنوضح قريباً تشكل الخيار الأمثل في بعض المواضع، مثل الوفاء ببعض المتطلبات التركيبية أو التعبير عن معاني العموم ولكن اختيار صيغة المذكر لتكون هي المحددة في العربية لا يمكن تفسيره بشكل حاسم إذ يغلب على الطر كونه اختياراً اعتباطياً لا أكثر^(٢)

ولاشك أن إفعال العواحي السابقة والمبالغة في تعميم مقولة الأصلية حتى بالمعنى الذي يحصرها في مستوى التشكل الصرفي يحمل في طياته الكثير من التعسف، ويحول هذه المقولة عاجزة عن تفسير ظواهر عدم الاطراد التي ترخر بها اللغة لذا فإن مسألة الوسم (وجوده أو عدمه) ينبغي أن تؤخذ على أنها مظهر لغوي مساعد لفهم كثير من جوانب الظاهرة اللغوية وليس من الضروري أن يظهر في هذا الصدد ثنائيات مطردة وعليه فكلية من مثل «قلم» تعد غير موسومة وتنتمي إلى هذا الصنف بعض النطر عن الوجود الفعلي لمقابل موسوم، والعكس يمكن أن يقال بالنسبة لكلمة «طاولة» وبحوها إذ تنتمي إلى الصنف غير الموسوم بصرف النظر عن وجود مرجع أو مقابل محدد وبهذا تنحرف المفردات مهما كان وضعها من ناحية

وحدود المقابل أو عمنه - في الاستخدام اللغوي على ما هي عليه وتحصص لكافة الشروط والخصائص التي يحصص لها بقية أعضاء الصف الذي تنتمي إليه أما تعميم فكرة المقابل فإنه سيعيد المسألة إلى دائرة الشطط والالتزام الحرفي بالسبق المادي والوجود الفعلي لأصل اشتقاقى يعاد إليه - كما هو الشأن في التفسيرين الأولين وهو ما لا يمكن تحقيقه باطراد كما لاحظنا من قبل

وإذا عدنا الآن إلى قضية الأصلية كما جاءت في المؤلفات المنكرة فلما سجد أنه من الصعب الجرم بتوافقها مع المفهوم الذي لاحتزاه هذا (الوسم والتجرد) يرى سيوييه أن «الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تحتص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يكرر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكناً»^(١)

ويستدل ابن يعيش على أصلية المنكر بأمرين «(أحدهما) محيئهم باسم منكر يعم المنكر والمؤنث وهو «شيء»، و(ثانيهما) أن المؤنث يفتقر إلى علامة وبو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة كالنكرة لما كانت أصلاً لم تفتقر إلى علامة والمعرفة لما كانت فرعاً افتقرت إلى العلامة»^(٢) وسنناقش فيما يلي هذه الاستدلالات منتثري بكلمة «شيء»

من غير الواضح تماماً كيف أن هذا التعليل والاحتجاج يمكن أن يؤيد مقولة الأصل والفرع، فهو احتجاج عقلي ربما أوحى طاهره الحدلي بشيء من الإقناع ولكنه في الواقع غير مقنع إن «شيء» مجرد لفظ من ألفاظ العموم التي لا تكاد تحلر منها لغة من اللغات، واحتياره للتعبير عن هذه العمومية ربما يعبر عن ميل لاستخدام اللفظ الأكثر اقتضائية والأقل وصفاً وهو أيضاً يمثل بحكم تجرده الشكل الأساس (basic form)، أو الصيغة التحليلية (analytic form) التي تلحاً إليها اللغة للتعبير عن المعاني العامة أو المحايدة التي لا يكون الجنس فيها مقصوداً إذن وهو يشأ عن إحراء حاص خارج نطاق مسألة الجنس بالمعنى النقيق لها ولزيد من الإيصاح سنتلول بعض الحواب في اللغة التي تتحد معها الصيغة التحليلية هيئة المنكر مع أن الواقع لا يقتضي تنكيراً أو تانيئاً إطلاقاً لاحظ الأمثلة التالية

١٤ ١ يجب أن تعودى

ب ينبغي أن نعيد النظر في هذه المسألة

ج لا يكفي أن تعبري عن أسفك

د يبدو أنها سافرت

لدين هذا طائفة من صمائر الفاعل المستترة التي لا تعود إلى شخص معين والتي تحلل قياسياً في الدراسات التوليفية على أنها صمائر منهمة فارعة، أو حشويات pleonastics^(١) ومع أن الضمير هنا يأخذ كما يوحي سلك صوغ الفعل شكل الفاعل المذكر إلا أنه لا يشير إلى شخص حقيقي، وبهذا فهو يعبر عن حالة تختلف عن حالات العرو الحسي في السياقات المألوفة لاحظ أيضاً أن المصمر في هذا النمط من التراكيب يحافظ على هيئة واحدة ولا يتأثر كثيراً بحس معربات الجملة، وأن هذا الصنف من الأفعال («يبنو» و«يحب» و«ينعي» و«كلك» «يكفي»^(٢)) في الجمل المذكورة) يأتي دائماً بهذا الشكل ولا يوحد له تصاريح أخرى فيما يخص جنس الفاعل أو عدده

ويطبق ما قلناه هنا عن ما يسمى في العربية بضمير الشأن الذي يؤدي في العربية وطيفة مشابهة لتلك التي تؤنيتها الصمائر المستترة في الأمثلة السابقة

١٥ - أ - اعلم أنه لا يجح المهلون.

ب - إنه راربي البارحة ثلاث شاعرات

ج - إنه ليؤسفنا أن نعيد نفس الكلام^(٣)

الضمير في «إنه» هنا لا يؤدي وطيفة دلالية إشارية محددة ولكنه يؤدي وطيفة نحوية معينة تكمن في أن هذا التركيب لا يستقيم مع بقاء الموقع التالي للأداة الناحية «إن» حالياً^(٤) ولا يريد أن يدخل هنا في مناقشة المتعلقة التركيبية لهذا النمط من الحمل، بل نكتفي بالقول بأن هذه الصمائر لا تطرح سمات جنسية حقيقية على الرعم من طهرها الخرجي الملتبس بالشكل المذكر، بل كل ما هناك هو أن اللغات احتارت (اعتناطياً) هيئة ضمير المفرد العائث في بعض التراكيب ليعبر عن حالة العموم أو الإبهام التي تقتضي تجميع الدلالات المعهودة في مثل هذه الصمائر

وإذا عدا الآن إلى كلمة «شيء» محد أنها على شبه كبير بهذه العناصر من حيث أنها تمثل المادة المعجمية التحليلية الحاهرة التي تلجأ إليها اللغة للتعبير عن معنى العموم وليس في اختيار اللغة لهذه المادة بالتحديد وزن غيرها ما يدل على أصلية أو أفصية المذكر، إذ يغلب على الطر أنه اختيار اعتناطي، أو أنه اختيار

للصيغة الأكثر اقتصاداً لكونها محردة من العلامات فليس هناك ما يمنع نظرياً من جعل التوافق يكون معكوساً بحيث يُستحتم المؤنث للدلالة على العموم وتقدم اللغة الفرنسية مثلاً لهذا التوقع حيث اختارت صيغة مؤنثة للتعبير عن معنى «شيء» chose^(١) وإذا تحاورنا الجزء المتعلق بكلمة «شيء» في تحليل ابن يعيش لأصلية المذكر وانتقلنا إلى الشق الثاني من كلامه الذي يحاول فيه البرهنة على هذا الرعم (أصلية المذكر وفعرية المؤنث) من جهة حاجة المؤنث دور المذكر إلى علامة، فإننا س نجد جملة من المآخذ التي تقلل من قيمة هذا الاحتجاج، فالقول بأن المؤنث هو ما احتاج إلى علامة لا يستقيم أولاً في ظل وجود العديد من الأسماء المؤنثة (حقيقية ومجازية) جاءت حلولاً من العلامة مثل سعاد، سعد، ربيب، وبار، شمس، دار. إلخ^(٢)، ولعل ملاحظة العلامة هي التي قادت إلى تعريف المذكر والمؤنث على هذا الأسس ليقال بأن «المذكر هو ما حلا من العلامات الثلاث التاء والألف والياء» والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن^(٣) وهذا كله قائم على الملاحظة السطحية لعدد محدود من الصيغ الواردة في هاتين الناحيتين ولكن الأمر الذي ينبغي أن ينتبه إليه هو أن العلامات بأنواعها ليست سوى جزء من مقومات التفريق بين المذكر والمؤنث ولو أننا أخذنا قصيدة التمييز الصوفي من فرعي الحس في إطار التطور التاريخي الذي مرت به ظاهرة العرو الجنسي بحيث يفترض أن العلامة تمثل مرحلة تحويلية طارئة ولاحقة (كما ذكرنا في الجزء ٤)، فهذا يمكن أن نقول بأن التمييز بين المذكر والمؤنث موجود حتى قبل استحداث العلامة، ولهذا فهو من الناحية التصورية العامة غير مرهون بها أو مقيد بمواصفاتها

ولقد سارت التأويلات في هذا السياق إلى أبعد من هذا إذ قيل بأن علامة التأنيث، حتى في الألفاظ المجردة من العلامة، هي في الحقيقة موحودة ولكنها مقدرة ولعل هذا جاء من ملاحظة تصغير بعض الألفاظ مثل (قمر - قديرة) إذ اعتُبر الناتج النهائي لعملية التصغير برهاناً على ذلك المقدرة^(٤) والمشكلة هنا ليست في اشتراط ظهور علامة التأنيث عند التصغير، فذلك أمر حلا في طرح في سياقه، ولكنه في اعتبار ذلك دليلاً على وجود علامة مقدرة ولكي يستبين الفارق بين الأمرين وثراً بعض الإشكالات المتعلقة بهذه المسألة نعامه سننظر إليها من منظور التطور الذي عرصده بإيجاز في الجزء ٤

أشربا فيما سبق إلى أن التفريق بين المنكر والمؤث يمثل مرحلة متأخرة من عمر اللغة سبقتها مراحل حالية من هذا التفريق وأن العلامة (وبالدات التاء) تمثل إحراء متأخرا يهدف إلى الوفاء بمتطلبات هذا التفريق. وقد أخذت العلامة مع مرور الوقت تحل محل الاستراتيجيات الأقدم في الدلالة على المؤث وأصبحت الكلمات الجديدة تدل على التأنيث من هذا الطريق بإطراده، إذ تدخل إلى المعجم اللعوي وقد روت بالعلامة أو جرنت منها للدلالة على التأنيث أو عدمه، كما هو حاصل في المفردات العديدة التي أقررتها الحياة المعاصرة إذ نجد مثلاً (ثلاجة، فرامة، صفاية، عسلة إلح) و(صنبور، محول، قطار، حدّاف.. إلخ)^(١) كما تحولت بعض المؤنثات بغير التاء إلى الاقتران بالتاء كما حدث مثلاً في «صبور» و«جريح» و«عجور» و«عاشق» و«زوج» و«عروس» و«أتان» و«حمر» وما إلى ذلك^(٢)

وإذا عدنا الآن إلى قضية التصغير وبقينا النظر فيها فلينا نحدد عبارة عن عملية اشتقاقية تؤثر في بنية الكلمة الأولية وتحولها إلى هيئة جديدة فالسبة الأولية للألفاظ المجازية التأنيث تمثل مدونة معجمية ذات تاريخ خاص بخلاف ناتج التصغير الذي يكون طارئاً ومن ثم أكثر تأثيراً بمستجدات الاستخدام^(٣) وفي ظل ما قلناه في الملاحظات التاريخية عن شيوع العلامة في الألفاظ الجديدة باعتبارها الرمر الأساسي الدال على التأنيث، فمن الطبيعي إذن أن تعامل الصيغ الباشئة عن عملية التصغير في صوء قانون العلامة وليس في صوء شكلها الموروث والمتحدر من استخدامات ما قبل العلامة لأنها ستبدو في نظر الذائقة اللغوية - بحكم اعتيادها على استنتاج دلالات التأنيث من الرائدة الصرعية (التاء) - ناقصة التحديد في ناحية الحس ومن هنا تأتي إضافة التاء في مثل هذه المواضع. وعليه فإن الاعتداد على ناتج عملية التصغير في بعض المفردات لا يكفي لإثبات القول بتقدير علامات التأنيث

ومثلما أخذت عملية التصغير دليلاً على تقدير التاء لجأ الدعاة أيضاً إلى صياغة الفعل وتأثرها بنوع الفاعل لإثبات الأمر نفسه (أي تقدير علامات التأنيث فيما يحلو من العلامة)، ولهذا افترضوا أن ظهور التاء في نحو «قامت هند» دليل على تقدير التاء في الفاعل^(٤) ولكن هذه العملية هي الأخرى أبعاد من أن تكون دليلاً على تقدير العلامة. فأنسط الملاحظات تدل على أن العلامة التي تظهر في الفعل هي حرة من عناصر المطابقة مع الفاعل وتخضع للأبطعة الحاصلة بهذا النمط من العلاقات

التركيبية فوق أي اعتبار آخر لذا فإن ظهور العلامة في الفعر، وإن كان يتأثر بشكل عام ببوع الفاعل وحنسه، قد يُعرض عنه أحياناً بناءً على بعض الخصوصيات الراحعة إلى نظام المطابقة نفسه بعيداً عن حقائق الحنس كما يقررها المعجم، ففي جملة مثل «جاء النساء» لا يحمل الفعل علامة تأنيث، فهو بعد الفاعل حينئذ مذكراً لمجرد أن الفعل لا يحمل علامة تأنيث^{١٩} الأرجح إنش هو أن ظهور العلامة في مثل هذه المواضع لا يدل عملياً على وجود علامة مقدرة في الاسم الحالي من العلامة وإذا كان هناك من استنتاجات في هذا السيلق فهي لا تتجاوز الدلالة على قانون المطابقة وبعض مناحيه التركيبية الخاصة، والفعل هنا يشترك مع جملة من التراكيب الأخرى التي تقتضي الوفاء بهذا المتطلب مثل الوصف، واسم الإشارة، والإرجاع الصميري، والاسم الموصول

الخلاصة

تناول هذا البحث قضية التآنيث المحاري من خلال أبرز التعميمات النحوية التي ارتبطت بها في كتب اللغة، تلك التعميم الذي يبيح معاملة المؤنث المحاري بالتذكير والتآنيث، وقد نوقش في هذا السياق حملة من العوامل والأسباب التي يعتقد بنورها في نشوء هذه المقولة واستدامتها في كتب النحو وقد نتجّر أن النزعة التقعيدية الصارمة التي تعاملت بها الدراسات القديمة مع الإنتاج اللغوي المدروس قد أدت إلى إهمال بعض الخصوصيات الهامة المرتبطة بمسألة الجنس في اللغة، فالتآنيث المحاري، أو الجنس بعامة في المسميات التي لا تتولفر عن معطيات بيولوجية حقيقية، هو في الواقع مرتبط بالتصورات الذهنية والنفسية للمتكلمين، ومن ثم مبني على العرف والاصطلاح مما يعني صعوبة تثقيبه والسيطرة عليه بوسائل لغوية صرفة. وليس أدل على هذا الأمر من التعارض الواسع بين اللغات المختلفة (أو حتى بين لهجات اللغة الواحدة) فيما يذكر ويؤنث، إذ تذكر أشياء في لغة وتؤنث في أخرى أو العكس.

وتطرق البحث أيضاً، في إطار الأسباب المسؤولة عن مقولة الجواز، لموضوع التنوع اللهجي وما قد يفرزه الجمع بين الاستخدامات المتعارضة من هذا الطريق من مقولات تنسم بالخلط وعدم التدقيق. وقد أشرنا في هذا الصدد إلى أن الأسلوب الذي عولجت به التنوعات اللهجية كل له بوره في ترسيخ فكرة الجواز إذ اتجهت الدراسات النحوية القديمة إلى الجمع والتوحيد انطلاقاً من نواهجها المحركة وأهدافها الأولية الرامية إلى وضع الصورة الموحدة للعربية وتثبيتها وانسجاماً مع هذه المنهجية المعيارية فقد أهملت مظاهر التطور اللغوي التي يبدو أنها لعبت دوراً هاماً في إصفاء المزيد من الغموض والارتباك عن هذه المسألة من مسائل الجنس المحاري وقد رأينا من خلال الحراء التجريبي الذي تضمنته هذه الدراسة أن عوامل التطور اللغوي، وكذلك عنصر التباين الذي يعد من صميم الظاهرة اللغوية، كانا من بين الدوافع التي أدت إلى ظهور فئة من الألفاظ التي لا تنصوي بشكل حاسم تحت أي من فرعي العزو الجنسي ولا شك أن التركيز على العينات التي لا تحوي سوى هذا الصنف ربما أدى إلى توهم جواز الأمرين، خاصة حين تكون آليات التحليل لا تعنى بعير الجانب اللغوي الصرف وما يهدف إليه من استنباط الأحكام العامة

وقد موقش أيضاً في هذا السياق، سياق التطور اللغوي، مسألة اتجاه التطور، إذ تم تسليط الضوء على بعض الاستنتاجات المطروحة من قبل اللغويين القدماء والمحدثين في هذا الشأن، والتي تميل في محملها إلى القول بأن التطور يسير باتجاه التنكير وقد بينا أن هذا القول، الذي نشأ أصلاً عن ملاحظة عدد من المفردات المحارية التانيث التي تحولت مع الزمن إلى التنكير، لا يطرح تفسيراً مقنعاً لآلية التطور اللغوي وطبيعتها وإنما يقوم بالدرجة الأولى على الملاحظة السطحية لبعض وقائع التحول اللغوي التي جاءت بسبب عوامل معينة في صالح التنكير وقد قمنا بمناقشة هذه العوامل وطرحنا تفسيراً مغايراً لشواهد التطور اللغوي المطروحة يعيد الحنوح الطاهري للتنكير شكل لو بأحر إلى بعض التحولات التاريخية التي مرت بها مسألة التنكير والتانيث وهنا ندور الحدث عنداً من الدلائل التي تشير إلى أن التفريق بين المذكر والمؤنث شكله الشمولي الذي تدخل فيه الجمادات والمعاني لم يكن موحوداً في المراحل المبكرة من عمر اللغة، وإنما كان محصوراً في بداياته في المسميات التي تتوهم على معطيات جنسية حقيقية ولم يكن هذا التمييز المحدود معتمداً على التمييز الصرقي وإنما كان يتم بإطلاق مسميات مستقلة حالية من الغاء (أب/ أم) أو باستخدام ألفاظ مشتركة يُعتمد في إبراز معناها الجنسي من خلال السياق (روح، عاشق، إلخ)، أو من خلال صيغ مختصة (طالق، ناشز، ناهد، إلخ)، أو بواسطة علامات محدودة لتحصيل المؤنث (هرعاء، حبل وما شكلهما) وبعد تعميم مسألة التمييز على كافة المسميات الممكنة في اللغة وإنخال الآلية الصرعية المخصصة لاستيعاب هذه الشمولية (للتاء) حدث أن بقيت ألفاظ من المراحل الأولى كما هي لفترة من الزمن على حين تحول بعض منها إلى التنكير بسبب تلاشي التصورات الأنثوية التي رافقتها ابتداء من ناحية، وبسبب ترسخ استراتيجيات التفريق الصرقي من ناحية أخرى ونظراً لاعتقاد الذائقة اللغوية اللاحق عن استنتاج التانيث من العلامة الصرعية فإن الأقرب إلى الظن هو أن يُحكم على الألفاظ الحالية من العلامة بالتنكير ما لم يصحب الكلمة المعنية بعض المقومات الذهنية الموروثة أو المستحدثة التي تعزز جانب التانيث وتغني عن العلامة. ولهذا تحولت بعض الألفاظ المؤنثة إلى التنكير، وبقيت ألفاظ كما هي ربما بسبب اتصال الرواية والثبات النسبي لما ارتبطت



به من تصورات ترجح كفة التأنيث، كما التحقت ألفاظ أخرى ثابتة التأنيث بالعلامة بسبب سيادة العلامة

وقد ناقشت الدراسة، علاوة على ما سبق، مسألة قصدية المتكلم، وما يولده المشترك اللفظي من وهم فيما يتعلق باحتمالات العزو للجسدي بالنسبة لبعض الألفاظ وقد تم في هذا الصدد استعراض عدد من الأمثلة التي تؤكد في مجملها أن اللفظ الواحد الذي يستوعب دلالات متعارضة من حيث الجنس لا يقدم دليلاً على جوار التنكير والتأنيث في ذلك اللفظ أو غيره من ألفاظ التأنيث المجاري لأن العزو الجسدي في مثل هذه الحالات لا يتحدد على أساس اللفظ وإنما من خلال ما يقصد إليه المتكلم من معنى ومن هنا تأتي أهمية ملاحظة السياق الخطابي وتحليل مرامي المتكلم التي تعد المرحم الأوثق في هذا الشأن

وفي الجراء الأساس من الدراسة ركزنا على أسباب حصر مسألة الجوار في المؤنثات المجازية دور المنكرات المحازية على الرغم من تساويهما في عدم حقيقة الجنس وقد لوحظ من خلال مراعاة التأويلات المختلفة التي عالجت موضوع التأنيث والتنكير أنها ترتبط إلى حد بعيد بما قيل عن أصلية الذكر وفعليه المؤنث ولكن هذه المعولة لا تقدم تفسيراً لغوياً شافياً لهذا الحصر وبعدد آخر من الظواهر لماثلة والمحتملة في شأن التنكير والتأنيث وما يطرأ عليهما من تحولات وقد أشرنا إلى أن تأييد فكرة الأصلية على أساس وجود لفظ منكر هو «شيء» بالتعبير عن معنى العموم، والقول بأن «كل مؤنث شيء» و«شيء» منكر ليس أكثر من استنتاج منطقي فوق لغوي، ولا يصح أمام دارس اللغة وسيلة عملية نعمر ما يحدث من تشابك والتباس في مسائل التأنيث والتنكير المختلفة ومع أن اختيار كلمة «شيء» التي تمثل الصيغة الأقل وسماً ومن ثم الأكثر اقتصاداً يعد مناسباً إلا أنه لا يبدو معبراً عن أصلية من أي نوع إذ يغيب عن الص كونه مجرد اختيار اعتباطي للتعبير عن معنى العموم ولا يتصمم قصداً أو تعيياً في ناحية الجنس ولهذا فلو عكس الاختيار وحاءت كلمة «شيء» مؤنثة على ذلك لم يعوق اللغة في شيء ويمكن تأييد ذلك بشواهد أخرى من داخل اللغة تدل على مير عام إلى استخدام الشكل الظاهري للمذكر باعتباره الصيغة الحيانية الحاضرة للاستخدام في سياقات تركيبية لا تقنصي دلالات جنسية، كما هو الحال في الصمائر المهمة الفارعة pleonastics التي لا تشير

إلى مرجع شخصي محدد ومن ثم لا تدل على سمات حسية بالمعنى المعهود وإنما تأتي في الأساس لأداء وظيفة نحوية صرفة

أما كون المؤنث مفتقراً إلى علامة تدل عليه فهو ناشئ أيضاً عن احتيار لعوي اعتباطي اتحدته اللغة بعد أن اتجهت إلى تعميم مفهوم الحس على كافة الموحودات فكان خيار العلامة وسيلة لعوية حاسمة لتنصيم هذا التمايز وقد بينا أيضاً من خلال تأمل بعض حواسب التطور اللعوي أن جعل وجود علامة التأنيث إلزامياً بحيث يتوجب تقديرها إن لم تكن ظاهرة ليس دقيقاً، وأن وجودها في تصغير الأسماء المؤنثة الخالية منها لا يمثل دليلاً على كسونها التقديري كما نكر بعض النحاة ففي سياق التطور اللعوي الذي مرت به هذه الظاهرة، رأينا أن العلامة كانت تسطر على كافة الاستخدامات المستحقة، وتتجه بالتدريج إلى الطول محل العلامات أو الأليات الأخرى لتمييز المؤنث من المذكر وإذا اعتبرنا التصغير ألبه توليد اشتقاقي تتحول المفردات بموجبه من هيئة أولية مستقرة إلى هيئة صرفية ناشئة فإن الكلمات المتولدة عن هذه العملية ستكون حديدة في نظر العلامة ولهذا أميل إلى الحسوع لهذا النظم

من كل هذا نخلص إلى أن ظاهرة التأنيث المجاري لا يمكن تأطيرها من خلال مقولة موحدة كتلك التي شاعت في كتب النحو، فإباحة التنكير والتأنيث في المؤنثات المحارية لا يمكن قبولها بسبب ما تنتجه من حمل تعدد حاطنة من وجهة نظر الباطفين باللغة كما رأينا في الأمثلة المذكورة في (١) كما أنه لا يمكننا في الوقت ذاته التجاهر المطبق لبعض أنماط التدخل التي قد تؤدي إلى وجود استخدامات غير مستقرة في شأن الحس وإن كانت محدودة فاشكل هنا إن هو مشكل الإطلاق، فليس هناك جوار (للتنكير والتأنيث) بإطلاق، وليس هناك مع لتجاوز الأطر المروية بإطلاق وإذا كان الإطلاق أو الاصرار هو مطلب جوهرى من متطلبات التقعيد الدحوي، فإنه من الواضح أن ظاهرة التأنيث المحاري معادية لهذه المعطيات وعليه فإن الأجبر بالبحث اللعوي أن يعتمد إلى دراسة المسينات الموضوعية المؤدية للتنوع، ومحاولة تقصي الظروف والملاسات المجتمعية والتطورية والحصارية التي عالماً ما تأتي الحيدات اللعوية المدروسة انعكاساً لها

وبهذا تكون هذه الدراسة قد شملت من الناحية العامة الكثير من القصايا الجوهرية التي تجعل من موضوع المؤنث المحاري موضوعاً على قدر كبير من

الخصوصية، تتشعب فيه المداخل، وتتعرض فيه وجهات النظر، ويتداخل فيه اللغوي غير اللغوي وإذا كانت الدراسة الحالية قد ركزت بشكل كبير على المعطيات غير اللغوية التي تقف في سبيل الأحد بالتعميم النحوي الشائع والقائل بجوار التفكير والتأنيث في المؤنثات المجارية، وما يرتبط به سلباً وبتيجة، إلا أن موضوع التفكير والتأنيث لا يزال حافلاً بالمواطن التي تحتاج إلى مزيد من النظر والدراسة والتفريق على ضوء منهج علمي مطرد ومتناسك إن ظاهرة الجنس في اللغة العربية تعد من الطواهر ذات الإشكال الواضح في تاريخ الدرس اللغوي لما فيها من تشعب وعموض، وبأويلات وتحريجات متشاككة يعيب عنها أحياناً الفرر الدقيق والمغنر بالمادة اللغوية الذي يعد ضرورياً لصمان بقة الأحكام وصدق انطباقها على الظاهرة موضع الدراسة وقد عبر ابن التستري عن هذه الإشكالية في مستهل كتابه «الذكر والمؤنث» حيث قال «ليس يحري أمر الذكر والمؤنث عن قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما كما يدعي بعض الناس»^١ وعبر برحسترأسر عن وجهة نظر مماثلة حين قال بأن «التأنيث والتذكير من أعمص أبواب النحو ومسائلهما عبيده مشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلاً جارماً مع صرف الجهد الشديد في ذلك»^٢

الهوامش

- (١) انظر مثلاً لس يعيش، ج ٥، ص ٩١ وكذلك ابن هشيم، ص ١٨٢ والصين، ج ١، ص ٤٨ ومثله شروح الألفية لأجزي مثل صياء السالك وشرح ابن عقيل ولم تظهر هذه المعقولة التعصبيه في المؤنعات النحوية المنكرة وإنما جاءت على هذا النحو في مراحى منأخرة نسبياً
- (٢) عمر، ص ٧٦
- (٣) العلامة (*) تشير إلى عدم لصوبية الجملة المنكرة بعدها
- (٤) في الكتب القيمة جاءت أكثر الأمثلة على القاعدة للمنكرة مستخدمة «الفعل»، ولكن لس هناك فرق بين الفعل والصفة من جهة شروط المطابقة في التركيب التي مثلت بها ثم إن المعقولة نفسها، لم تقيد القصية بالفعل، وإنما كان الحدث منصبت على الاسم بحيث يكون العرو الحسسي عائداً إليه في الأساس وليس إلى العناصر التركيبية الأخرى التي يعكس من خلالها سمات الجنس وهذا يكون استخدام الصفة واسم لإشارة وبحوهم (كالأسماء الموصولة والإرجاع الصميري) من الوسائل المشروعة لاحتصار تلك المعقولة
- (٥) عن اعنطية النعة في مسألة النايث المحاري انظر البحار ص ١٤٨ وما بعدها
- (٦) الفرق بين الجنس في الأساس والحيوان مدرج وثابت عبر الثقافات بعض البصر عن بروره أو عدم بروره في اللغة أما العرو الحسسي المحاري فهو قابل لتأرجح بين الوجهين عبر اللغات لأنه يقوم أصلاً على التواضع والاصطلاح
- (٧) انظر Johnson-Laird, p. 100 حيث صرحت فكره «الشبكة الدلالة» semantic network التي تتألف من عدة عناصر من بينها الجنس
- (٨) فندرس، ص ١٢٧
- (٩) بالنسبة لكلمه «كرسي» في الفرنسية، انظر Collins French-English English French Dictionary أو بالنسبة بتشكيل كلمة «شمس» انظر The Standard Urdu English Dictionary p 47
- (١٠) كلمت «رأس» و«سن» تعاملان بالتشكيل في كثير من اللهجات العربيه ولكنهما تؤثارت في اللهجة المصرية الحديثة أو في الاستخدامات القسمة فكلمة «رأس» منكزه وكلمة «سن» مؤنثة انظر الفراء ص ٨٩، وابن الأثيري، ج ١، ص ٣٢
- (١١) البحار، ص ١٤١
- (١٢) انظر Gesenius, p. ١٩١ في معجمه المحقق لكتاب ابن النستر، ص ١٨
- (١٣) البحار، ص ص ١٦٤ ١٦٥
- (١٤) المرجع السابق، ص ١٦٦
- (١٥) بعد تقدم حساب هذا الصنيع من الأخصاء المنهجية التي وقعت فيها الدراسات النحوية القديمة إذ شمل الاتجاه «دراساتهم مراحى متعاقبة من تاريخ اللغة العربية سداً مر حوالى مائة وخمسين عاماً قبل الإسلام، ونسهي بانتهاء ما يسمونه بعصر الاحتجاج أي أنهم يشملون ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب وتلك حقبة لا يمكن أن نطز اللغة



- فيها ثابتة على حالها، كما أنهم أصبحوا معتمدين إلى نهج من متعدد من نفس اللغة فيحلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعاً، (حسن، ص ص ٢٦ ٢٧)
- (١٦) تعد هذه النواحي من الموضوعات الرئيسة في علم اللغة الاجتماعي الذي شهد نشاطاً كبيراً في الثلث الأخير من هذا القرن. ولمراجعة بعض المنهجيات الخاصة بهذا الفرع من الدراسة اللغوية، انظر مثلاً هيسور، ١٩٩٠ وكذلك Chambers, 1995
- (١٧) إذا أضفنا إلى الصورة بعض المعطيات اللغوية للبيئة المستقاة من «نظرية الربط العامي» Government and Binding Theory فإنه من الممكن أن نتوقع وصفيّة رابعة ينحى البحث بموجبها إلى البحث عن الأسس «الأعمق» أو الكليات universals التي تحكم ظاهرة من الظواهر بحيث يتم تفسير «أنماط» الخارجة على أنها خيارات بارامترية parametric choices تحض لهجة بعينها أو على أنها مجرد مظاهر هامشية
- (١٨) يمكن أن نجد من هذا الفصيل ما يحده في النفاذ بين «ماء النميمية» و«ماء الحجارية»، ولكن الماء قد أحسوا الصنع إذ لم يمحوا الدهنتين ويصنروا حكماً عاماً يحير نضب الحبر ورفعه، وإنما قدموا كل نهج على حدة مشيرين إلى طريقتها في الاستخدام، انظر مثلاً ابن هشام ص ص ١٤٢ ١٤٤
- (١٩) فكرة «البرام بعمة محددة في الزمن والمكان» تعد من الدعائم الرئيسية التي يقوم عليها المذهب الوصفي في مقابل المنهج المعاري وقد طرحت للدراسات اللغوية الحديثة فكرة مماثلة من خلال مقوله المتكلم المستمع المثالي الذي يمثل مركز الاهتمام في التنظير اللغوي لدى اللغويين وتأتي هذه المثالية من جهة أنه عضو في مجتمع لغوي متجانس، ويعرف لغة معرفة عامة (انظر Chomsky Aspects of the Theory of Syntax p 3) وقد تعرضت هذه الفكرة لنقد من قبل علماء اللغة الاجتماعيين من جهة أنها تؤسس لنظرة مثالية وسكونية محدودة بلغة في حين يطرح علم اللغة الاجتماعي (وخاصة في دراسات لانوف) رؤية بنيائية ينظر إلى اللغة كظاهرة اجتماعية تقوم على التنوع والتطور (انظر محمود، ص ص ٢٩٧ ٣٣ وانظر أيضاً Newmeyer P 76) ولكن تشومسكي منه إلى أن فكرة المجتمع اللغوي المتجانس ليست تلك التي تعني مجموعة من الأفراد ذات سلوك لغوي متماثل، هناك أمر غير ممكن في الواقع فهو يثبت أن الفرد يكتسب اللغة «في محيط من التفاعل الاجتماعي المركب مع الآخرين الذين يتمايزون في طريقة كلامهم وفي الأساليب التي يفسرون به كلام الآخرين وأصبحت في المنطلقات الذهنية التي يقوم عليها «دأؤهم اللغوي» انظر Chomsky Knowledge of Language Its nature, origin and use. P 6-17، ويهد في فكرة المجتمع المثالي بالمعنى الذي أسسه تشومسكي تعد آلية منهجية ضرورية لمحاولة بعض العرصيات البديهية التي قد تقف في سبيل تعاون محتوى لغوي متمسك (انظر Botha P 66)
- (٢) محمود، ص ٢٩٩



(۲۱) الفراء، ص ۷۲

(۲۲) المرجع السابق، ص ۷۷

(۲۳) المرجع السابق، ص ۷۸

(۲۴) المرجع السابق، ص ۸۲

(۲۵) المرجع السابق، ص ۱۱

(۲۶) انظر ابن سلمة، ص ۵۲، ۵۵ وانظر أيضاً الجعبري، ص ۳۲ وكذلك النحار ص ص

۱۴۱-۱۴۴

(۲۷) انظر الفراء، ص ص ۷۲ ۹، وأيضاً ابن الأنباري، ج ۱، ص ۲۸۲ وما بعدها وباري

بين هذين الكتابين وبين ابن سلمة، ص ص ۵۲ ۶، حيث نحتفي الإشارة إلى اللهجات

بالنسبة لبعض الألفاظ، وهي حين ترد تكون معتمدة غالباً على ما جاء في كتاب الفراء

(۲۸) يؤدي النوسع المحاري نوراً كثيراً في هذه الناحية فكثيراً ما تكتسب الكلمات معاني

جديدة من هذا الباب وهذا قد يختلف الحس بحسب المعنى أو الشيء المراد فالد

«مسك»، مثلاً، يذكر حين يركب بداته، ويؤث حين يكون للمرك رائحته ويعتمد كل هذا

على ما يفصده المتكلم عند إنشائه لكلامه، كما سمين في الجزء الخامس من هذا البحث

(۲۹) ابن الأنباري، ج ۱، ص ۳۸۷

(۳) كلمة «سَلَم» مثلاً مجدها في بعض الكتب المتأخرة (مثل ابن السري، ص ۵۱) نجد

من ضمن الألفاظ التي تذكر وتوثق، وذلك نور ذكر الأسس الذي بني عليها هذا الحكم

ولكن عند التدقيق والرجوع إلى المصادر الأولى التي تناولت هذا اللفظ نجد أن الأمر لا

يناسب مع الصيغة التعميمية التي عوملت بها عبارة الفراء تؤكد أن «سَلَم» مذكر،

ولكن رلوي كتابه يستترك ويريد «قال الفراء وقد أنشئت بيتاً فيه تذييث السلم»

(الفراء، ص ۹۷) وهذا البيت كما يذكر ابن الأنباري هو

سا سلم في المعج لا يرقوبها وليس لهم في سورة المجد سلم

(ابن الأنباري، ج ۱، ص ۴۱۵) وبهذا يكون هذا البيت قد استخدم كقاعدة انطلاق لمقولة جوار

عريضة بحص هذه الكلمة مع احتمال كونه جاء كذلك لعرض استثنائي وأنه لا يعبر عن اطراد

من أي نوع وقد تحنت الكلمة نفسها عند ابن جني وابن سلمة وغيرهما مما يستخدم بالتذكير

لا غير (انظر ابن سلمة، ص ۵۸ وأيضاً ابن جني للمبكر والمؤث، ص ۷۱).

(۳۱) فيما يخص هذه النقطة، راجع الجزء الرابع من هذه الدراسة

(۳۲) كثير من كتب المبكر والمؤث تحير الوجهين في الكلمات «ذهب» و«سكين» و«سلطان»

مع بعض التفاوت في درجة التفصيل التي تأتي على عكس ما هو موجود في

الاستخدامات الحديثة فلافصل فيما يبدو في كلمتي «ذهب» و«سلطان» لدى القدماء هو

التأنيث، وهي كلمة «سكين» التذكير، وكل ذلك على عكس ما نحده في العربية الحديثة

في هذه النقطة انظر مثلاً الفراء ص ص ۸۲، ۹۱ وابن الأنباري، ج ۱ ص ص ۴۱

۴۱۵ ۴۱۶ وابن سلمة، ص ۵۱ وابن جني، المبكر والمؤث، ص ص ۶۸، ۷۲

(٣٣) الحس الدعوي لا زال يتربد في قول تنكير «شمس» و«حرب» و«نفس» وما جرى محراها على الرغم من وجود قاعدة تنيح الوجهين

(٣٤) الجندي ج ٢، ص ٦٤٤

(٣٥) في حالات نادرة وحيود صيقة جداً يعكس أن يستبسط الناحث بعض ملامح التغير عند مقارنة بعض الالفاظ في المرحل المتعددة، أو من خلال ما يرد في بعض المصادر التي يعنى بموضوع النحس

(٣٦) نقيم الدراسات الحديثة في مجال علم اللغة الاجتماعي عندها من الحقائق حول التنوع الدعوي ربما كانت غائبة عن الاتجاهات اللغوية التي لم تلتفت إلى حقيقة التفاضل بين اللغة والعوامل الاجتماعية والبيئية. إن الوعي بهذه الجوانب يجعل يدرك مثلاً أن بإمكان الشخص الواحد استعمال أكثر من متغير دعوي وأنه يمتلك حصيلة دعوية واسعة تمكنه من التنوع والتغيير والتبادل الدعوي وأن الأشخاص ضمن البيئة الجغرافية الواحد يختلفون في تحقيق السمات اللغوية، فهم يختلفون في اللفظ أحياناً وفي اختيار المهورات أو المراكيب اللغوية المختلفة (انظر عبد الحليم، ص ١٨٥)

(٣٧) ولعل هذا الخط سيؤدي ما لم يتم حسم الأمر لصالح إحدى الجهتين وهو ما يتطلب وقتاً وطروفاً خاصة لا يمكن التنبؤ بها على وجه الدقة في ظل تعقد الظاهرة اللغوية وتداخل مؤثراتها

(٣٨) لا يوجد مصادر وافرة ترصد مثل هذه التغيرات في اللهجات الحديثة ولكن من المؤكد أن التغيرات الزمنية ليست دائماً على وعاء في شكل التنكير والتأنيث كما نكرت في التعيين رقم (١٠)

(٣٩) بعد القياس عاماً من عوامل التطور اللغوي وقد تتبع عبد الحليم مصدر جملة من الالفاظ المؤنثة التي تحولت عن هيئتها السابقة بتأثير القيس إن بحيء إضافة الناء إلى الالفاظ التي كانت حالية منها بديحة قيسها على الكلمات التي تدل على التأنيث باستخدام الناء ومن هذا «عروسه» و«عجوزة» و«سكرانه» و«كسلانه» و«عصانه» و«ريانه» في لغة العامة في الأندلس وصقلية (انظر مصدر، ص ص ٣٥٠ ٣٥٥)

٤٠ انظر مثلاً ابن سمة، ص ص ٥٤، ٥٥ وكذلك ابن جني، المعبر والمؤنث ص ص ٥٩، ٨٩

(٤١) انظر Frances. p p 212-213

(٤٢) Buxton, p 24.

(٤٣) قد تكون هذه العبارة ذات صلة بالرأي الذي يسمح بالتنكير والتأنيث في المؤنثات المحارية ويعتبر ذلك بالنسبة للمذكرات المحارية من جهة أنها تدعوه وتمهد به انظر الفراء، ص ٨١

(٤٤) أنيس، ص ١٦١

(٤٥) المرجح السابق ص ١٦١

(٤٦) من الكلمات المؤنثة التي تحولت إلى التذكير في العربية المعاصرة وبعض اللهجات الحديثة كاس، فاس، قس، ساق، صمغ، فخذ، قوس، نعل، بئر، دلو (للمقارنة بالاستخدامات القديمة، انظر مثلاً ابن جني، المنكر والمؤنث، ص ٤٥-٤٩) أما هي التحول من التذكير إلى التأنيث فلا يوجد سوى الدرر القليل من الألفاظ التي ربما عدت من هذا القبيل، مثل «بطر» في بعض اللهجات الحديثة، و«كرش» في اللهجة المصرية. (انظر أنيس، ص ١٦٥)

(٤٧) من المهم أن نسه هذا إلى أن ما سطره هنا لا يعد تحليلاً كاملاً ومبثقاً لجوانب التطورية المختلفة التي مرت بها المادة اللغوية في ناحية الجنس، فذلك بحاجة إلى عرض متخصص في آلياته ومناهجه، وبكر الهدف هنا هو تقسيم بعض العرصات والاستنتاجات التي ربما كانت كافية للكشف عن إشكالية المراجع موضع النقاش

(٤٨) يرى أحمد الجدي أن «الساميين القدماء لم يألفوا ظاهره التقريب بين المنكر والمؤنث، لذلك لما أحبوا، يفرقون بين المنكر والمؤنث في عهد أحدث، حدث هذا القلق وبلغ النسب وكان هذا القلق يصور شيئاً من نظامها في عصورها السحيقة» (الجدي ج ٢، ص ١٤٢)

(٤٩) القول بأن استحلاب علامة التأنيث جاء متأخراً لا يعني أن التفريق (المحسوب) بين الكائنات التي تتميز طبيعياً من حيث الجنس لم يكن موجوداً البتة إلى النظر إلى المخلوقات من الإنسان والحيوان على هذا الأساس (أساس التمايز الجنسي والوظيفي) هو أمر مشترك بين المجتمعات البشرية سواء عبرت عنه لغوياً أم لا، وسواء عممت تصوراتها في هذه الناحية على كل الموجودات أم لا ولهد نجد الفصاً مثل «أب» و«أم» مستخدمة في كثير من اللغات حتى تلك التي لا تتبع نظاماً ثنائياً شاملاً لتتميز في ناحية الجنس كالإنجليزية والفرنسية على سبيل المثال ويعكس أن بعد من هذا القبيل بعض التقاليد في العربية التي لا تحصر أباً من العلامات المعروفة للتعبير كـ «أب» و«أم» و«حمل» و«رجل» وبحو ذلك والذي يغيب على النظر هنا هو كون مثل هذه التناقضات من نطاق مرحلة مبكرة لم تكن بحاجة إلى التفريق في الجنس بالشكل الذي ظهر به فيما بعد. ويسمي ألا يكون هذا مستغرباً فالتفريق بين هذه المسعيات لا يصدر بالضرورة عن إلزام لغوي معين ولكنه يكتفي في مجمله انعكاساً للأوضاع الاجتماعية والمعرفية في المجتمع النطق باللغة

(٥٠) يبدو أن علامات التأنيث الأخرى (الألف الممدودة والمقصورة) تمثلان مرحلة مبكرة كانت تستخدم التمييز على أساس الجنس في حدود ضيقة، أي في نطاق المؤنثات الحقيقية غالباً ولعل بسبب هذه المحتوى بعد تلك الصيغ أعجب ما تكون في صفات الأحياء (عقراء، سمراء، فرعاء، بجلاء، فتحاء، إلخ، حسي، عرشي، سكري، عطشي، ولهي إلخ) ولهد، نجد أيضاً أن تلك العلامات غير منتجة مقارنة بالنوع التي تمثل الآلية الاشتقاقية الأكثر جاهرية

(٥١) يحلر الفراء لسقوط التاء من مثل تلك الكلمات بكوبها بمثل وصفاً، لاحظ فيه المنكر، وإنما هو خاص للمؤنث فلم يحتلحوا إلى الهاء (انظر الفراء، ص ٥٨ وانظر أيضاً «س الأنباري ج ١، ص ١٤٨-١٥٠) وفي هذا الصدد يروي لنا التاريخ اللغوي عدداً ضخماً من الألفاظ على وزن فاعل حاص حالية من علامة التأنيث (انظر ابن الأنباري، ج ١، ص ١٣-١٢٩) وبعل الكثرة النسبية لهذه الألفاظ وكذلك أيضاً شيوع كثير منها على الألسنة واتصال ذلك عبر الأجيال قد أدى إلى رسوخ هذه الصيغ واستدامه استخدام بعضها بالشكل الصرعي الموروث. ولا تزال هذه الصيغة (صيغة الفاعل الحالية من التاء) تستخدم في باب الأوصاف الخاصة بالمؤنث في بعض اللهجات الحديثة مثل «طالب»، «صارف»، «عاهر»، «بارع»، «عانس»، «حامل»، «ناشر»، «لاقح»، إلخ. ويكفي على الرغم مما تمتعت به من شيوع ورسوخ ثم تسلم من تسلط استرانيحية العلامة فوجد في بعض اللهجات استخدامات مثل «عاهرة»، «وألها»، «وعاشقة»، وهذه الأخيرة قد وردت بالتاء عند عهد منكر (المرجع السابق، ج ١، ص ١٢٩). وهناك أيضاً بعض الألفاظ الأخرى التي حصفت لحر أمرها للتاء وبذلك تعد أن اقترنت بمعاني جديدة يشترك فيها المنكر والمؤنث واكتسبت لذلك شيئاً من اللبس مثل لفظ «طاهر» الذي يحلو من التاء حين يراد الطهارة الخاصة بالنساء، ويقترن بالتاء حين يراد مطلق الطهارة، ولفظ «قاعدة» الذي يستخدم بغير تاء حين يكون المعنى متعلقاً بالقعود عن المحيض، وبالتاء حين يراد معنى الحلويس وهو لا يختص بحسن نون آخر (المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٨-١٥٠)

(٥٢) فيقال «فرسة» و«أسدة» على الترتيب (انظر ابن الأنباري، ج ١، ص ٥٣، ٦٦، ٧٩) ولا يحصى أنه لا يوجد أثر لمثل هذه الاستعمالات في اللهجات الحديثة إلا ما يأتي من قبيل المبالغة في التعميم overgeneralization في المراحل المبكرة من اكتساب اللغة ولكنها بحسب الروايات قد وردت، ولعل احتفاءها يعود إلى تراجع استراتيجيه التوسم بالعلامة فيما يخص هذه الألفاظ بالذات لصالح استراتيجية أخرى يكون التمييز فيها في ناحية الجنس بواسطة تخصيص كل لفظ بجهة معينة أي أنه بدلاً عن الثنائية فرس فرسة، وأسد أسدة، يقال فرس ححر، وأسد لؤة وهناك استراتيجية ثالثة قد يلجأ إليها عند الحاجة للفصل بين المنكر والمؤنث فيقال مثلاً «أسد نكر وأسد أنثى»، و«فرس نكر وفرس أنثى» (المرجع السابق، ج ١، ص ٦٦، ٧٩)

(٥٣) قد تختلف بعض الألفاظ عن الانحياز بركب للعلامة بسبب هيئتها الصرفة الأصلية التي لا تقلل إصافة علامة التأنيث. ومن هذه الصنف لفظ «حمة» التي يبدو أنها جاءت لتشير على العموم إلى نوع معين من الأفاعي السامة قرنه القنماء بتصورات لتثوية ولهذا فحين يحتاج المتكلم في المراحل اللاحقة إلى التفريق بين أفراد هذا الصنف من الأفاعي من حيث الجنس فإنه لن يستطيع الإتيان بالهاء التي تعد الوسيلة الصرعية الفياسية وهكذا يروي «رأيت حية على حية»، (انظر الفراء، ص ٧)، ومثله «لأرويه» (أنثى للوعل)،

و«الغذاء» (نوية أكبر من الورقة)، و«الشاة» إن يسبحم كل منها للمكر المؤث (انظر ابن الأنباري، ج ١، ص ٦٩، ١٢٣) ويكون لاستدلال على الحسن هـ من خلال ما يوحى به العلاقات التركيبية وليس من خلال اللفظ الذي لا يوقع هذا التمييز (٥٤) ومن تلك أيضاً قوبهم «شيخة» و«عجوة» فهما يدلان في العربية على التانيث سور علامة، كما ورد أيضاً «علامة» و«رحلة» مع أن اللغة استحدثت في عهدها الأولى الفاظاً خصصت لهذه المسعيات («جارية» و«امراة» على الترتيب) انظر في كل ذلك ابن الأنباري، ج ١، ص ٥٣، ٥٤

(٥٥) جاء عبد إبراهيم أنيس عبارة «فقدت فكره التانيث» انظر أنيس ص ١٦٤

(٥٦) المجاز، ص ١٦٣

(٥٧) أنيس ص ١٦٢، ١٦٤

(٥٨) المجاز، ص ١٦٤

(٥٩) الحندي، ج ٢، ص ١٤٢

(٦٠) ومنه يعرف هذا الانحياز أن اللغات السامية (كالآرامية والعبرية) تعكس الفروق في الحسن عن طريق وسم المؤث بعلامة صريحة مخصصة شبيهة بالذء المستحقة في العربية (انظر عمارة، ص ٣٧-٣٨ وكذلك برجسراسر، ص ١٥) وهذا يعني أن التانيث في هذه اللغات سيمر في مسيرته التطورية بمراحل مشابهة إلى حد ما لتلك التي مرت بها العربية حيث سيكون الشكل الصرفي للكلمة في مرحلة ما بعد للعلامة مسانداً للتذكير أكثر من التانيث.

(٦١) جاءت الإشارة إلى هذا في مقدمه أحمد عبدالمجيد هريدي لكتاب ابن التستري، ص ١٧

(٦٢) انظر مثلاً الفراء، ص ٩٦، وابن الأنباري، ج ١، ص ٢١٩-٢٢٠

(٦٣) انظر مثلاً ابن التستري، ص ٧٥ وابن حني المنكر والمؤث، ص ٦٧

(٦٤) انظر مثلاً الفراء، ص ٧٤، ٩٨

(٦٥) ابن حني، الحصائص، ج ٢، ص ٤١٦

(٦٦) مع أن اللفظ الذي يشير إلى اسم القبيلة هو لفظ مفرد ولا يحمل مظهره الصرفي أي صلة بالتانيث لكون مصدره الأساسي الذي نشأت عنه التسمية مصدرأً مذكراً (أسماء القبائل في الأصل أسماء رجال يعود إليهم نسب القبيلة)، إلا أن معنى القبيلة هو معنى مؤث ولذلك يكون التانيث حين يراد بك ذلك أما جمع التذكير فيسبحم حين يقصد المتكلم إلى الحديث عن مجموع الناس الذين تتكون منهم القبيلة وهذا يقوم بدوره على مسوع لغوي آخر يعرف بمبدأ التغليب (تغليب المذكر) في الجمعاء التي تشتمل على الحسنيين ولم يتوسع في هذه القضية لكونها ليست خاصة بالمؤث المجاري الذي نحن بصدده

(٦٧) الفراء، ص ٨١

(٦٨) ابن حني الحصائص، ج ٢، ص ٤١٥، وكذلك ابن يعيش، ج ٥، ص ٨٨

(٦٩) أنس ص ١٦١

(٧) ابن يعش، ج ٥، ص ٩٣ ٩٤

(٧١) من أوائل الملاحظات في هذا الشأن تلك التي جاءت عند سيبويه، وستعرض لها في هذا الجزء، لكن سيبويه لم يتناول الحكم على المؤنث العجاري بالشكل الذي أشاعه القاعدة المتداولة (انظر سيبويه، ج ٢، ص ٢٤١)

(٧٢) الترتيب، ص ٢٥

(٧٢) لذا فإنه يمكن أن ينصور أنظمة نحوية معينة قد تعكس الوسم الصرفي بحيث تكون المنكر مثلاً علامة والمؤنث تدور علامة، أو تلحق علامة جالبة لكل منهما ومع أنه لا يوجد بين أيدينا الآن أمثلة واسعة إلا أنه يوجد بعض الدلائل التي يمكن الاسترشاد بها في هذه القضية فلو أخذنا اللغة الفريسية، التي يشبه العربية من جهة تقسيمها للأسماء إلى منكر ومؤنث لا غير، نجد أنها بصح علامة للتذكير وأخرى لتأنيث تظهر في أدوات التعريف أو التذكير *ur* أداة للتذكير مع المنكر المفرد، و *unc* أداة للتذكير مع المؤنث المفرد، وأما *la* و *o* و *i* و *les* فمستخدمة على الترتيب بتعريف المنكر المفرد، والمؤنث المفرد، والمنكر الجمع والمؤنث الجمع (انظر Palmer and Miligan, p. 1) وتستخدم الألمانية مع الأنواع الإعرابية علامة للمنكر الحقيقي وأخرى للمؤنث الحقيقي، وعلامة ثالثة مع الجنس المحاد كما تميز أيضاً بين هذه العناصر في بعض الأنواع من التراكيب الوصفية إذ نجد كلمة *gut* "جيد" تصبح *guter* للمنكر و *gute* للمؤنث و *gutes* للمحاد (انظر عملياً، ص ١٢، ٢٥) ولو تناولنا في هذا الصدد الثنائية معرفة نكرة (والتي تشبه الثنائية منكر مؤنث من جهة علاقتها بمقولة الأصل والفرع، في لغة مثل النيبالية ولما نجد أنها تأخذ معنى معاكساً لما هو موجود في العربية، إذ إنها تلحق للعلامة بالنكرة وتترك المعرفة بلا علامة (الأبصار، ص ٩)

(٧٤) سيبويه، ج ٢، ص ٢٤١

(٧٥) ابن يعش، ج ٥، ص ٨٨

(٧٦) انظر في هذا الشأن القهري، ص ١٢ ١٣ ولاحظ هنا أن الضمير في الأمثلة السابقة يشبه الضمير *it* في الإنجليزية حين يكون حشوياً كما في *it is clear that he won't go* = (إنه لو أصبح) أو من الواضح أنه لن يذهب، غير أن الفرق بين العربية والإنجليزية يكمن في أن هذا النوع من الضمائر يكون فارغاً في العربية (=مستتراً) ومملوئاً في الإنجليزية ولكن الوضعية التي تؤيدها هذه الحشويات واحدة وهي ليس بها أي دور دلالي في الجملة ولذا فهي لا تشير ولا يمكن أن نشار إليها بضمير آخر كما أنه لا يمكن استخدامها كنكرة *focus* كما هو الحال في الضمائر العامة وإنما يقتصر دورها على الجانب التركيبي الصرف

لمراجعة خصائص الضمائر المعهدة *pronouns*، أو *expletive* كما يشير إليها أحياناً،



انظر Haegeman, p 62

(٧٧) يختص هذا النوع من الأفعال بهذه الخاصية التي اشرد إليها إذ تأخذ فعلاً (بحويًا) هو عبارة عن صغير العائث باطرد

(٧٨) الجفتن (ب) و(ج) مأخوذتان من الفهري، ص ص ١٢١ ١٢٢

(٧٩) يحتمل أن يكون وجوب الصمير الإلزامي في جانب منه سيلا على موقع الفاعل الأصلي في العربية مما يحسن ملء هذا الموقع مطلقاً كلياً لا منحص من الوفاء به لصمان سلامة التركيب

(٨٠) انظر Collins French English English French Dictionary p. 46

(٨١) يمثل هذا النمط من الاستدلال واحداً من المتحد على الدراسة النحوية القديمة في مجال التفكير والتأنيث إذ يصبح النروع إلى وضع تعميمات عريضة منسبة على النظر في جريئات وبماذج محدودة لا تعبر عن الصورة تكاملها انظر في هذا هذه النقطة من التستري، ص ٤٩

(٨٢) ابن يعيش، ج ٥ ص ٨٨

(٨٣) انظر على سبيل المثال المرجع السابق ج ٥، ص ٩٦

(٨٤) قد تنور بالطلع عجة التحولات في المفاهيم والسوعات اللهجة لشرح بعض الألفاظ من الفئة الأولى إلى الثانية أو العكس

(٨٥) بعض هذه التحولات يعود إلى عهود قديمة، انظر مثلاً الكسائي ص ص ١٢، ١٢٥ ١٢٨ وأيضا ابن الأنباري ج ١، ص ٥٣ وما بعدها وقد حدث في اللهجات الحديثة أن تحولت اللفظ مثل «حمراء» و«بيضاء» و«صحراء» إلى «خمرة» و«بيضة» و«صحرة» على الترتيب مع أنها موسومة أصلاً وبكى بعلامة غير الفاء (انظر مقامة المحقق لكتاب ابن فارس، ص ٢٧) ومن تلك أيضاً كلمة «عصاء» التي تحولت إلى «عصاه» في بعض لهجات الجربرة ومن الأمثلة القديمة على هذا ما ذكره ابن الأنباري في لفظ «حنفس» الذي مؤنثه «حنفساء» وبؤنثه بنو أسد على «حنفسة» (ابن الأنباري ج ١، ص ١٠٤)

(٨٦) فهي تشبه من هذه الناحية النحوب المسحونة وقد ورد في التعليقة أن «النصعير يقوم مقام الصفة، فقوال (ربيد) بمنزلة فوك ريد صغير» (الفارسي، ج ٣، ص ٣٤)

(٨٧) انظر ابن يعيش، ج ٥، ص ٩٦

(٨٨) ابن التستري ص ٤٧

(٨٩) برجستراسر، ص ١١٢

المراجع

المراجع العربية:

- ١ - أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، ط٤، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢.
- ٢ - ابن الأنباري، أبو بكر: المذكر والمؤنث، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٩٨١.
- ٣ - الأنصاري، محمد طاهر: التعريف والتنكير: مقارنة بين العربية والنيبالية، (بحث غير منشور).
- ٤ - برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، تعليق رمضان عبدالنواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢.
- ٥ - ابن التستري، سعيد: المذكر والمؤنث، تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢.
- ٦ - التوني، مصطفى زكي: علل التغيير اللغوي، حوايل كلية الآداب، الحولية ١٢، الرسالة ٨٤، الكويت، ١٩٩٢-١٩٩٣.
- ٧ - الجعبري، إبراهيم عمر: تلميذ التذكير في التأنيث والتنكير (منظومة)، شرح محمد عامر أحمد حسن، ط١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١.
- ٨ - الجندي، أحمد علم الدين: اللهجات العربية في التراث، ليبيا، الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨.
- ٩ - ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب، ١٣٧١.
- ١٠ - ابن جني، أبو الفتح عثمان: المذكر والمؤنث، تحقيق طارق نجم، ط١، جدة، دار البيان العربي، ١٩٨٥.
- ١١ - حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٥٨.
- ١٢ - ابن سلمة، أبو طالب المفضل: مختصر المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبدالنواب، القاهرة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧٢.

- ١٢- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
- ١٤- الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان، تحقيق مصطفى حسين أحمد، بيروت، دار الفكر، بدون تاريخ.
- ١٥- عبدالجواد، حسن شقير: «نحو مدخل علمي لدراسة اللهجات العربية المعاصرة»، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، سلسلة اللسانيات، عدد ٦، ١٩٨٦.
- ١٦- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، دار التراث، ١٩٨٠.
- ١٧- عمارة، إسماعيل أحمد: ظاهرة التانيث بين اللغة العربية واللغات السامية، ط ١، عمان، مركز الكتاب العلمي، ١٩٨٦.
- ١٨- عمر، أحمد مختار: العربية الصحيحة: دليل الباحث إلى الصواب اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، بدون تاريخ.
- ١٩- ابن فارس، أحمد: المنكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبدالتواب، ط ١، القاهرة، مطبعة الفجالة الجديدة، ١٩٦٩.
- ٢٠- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط ١، الرياض، مطبعة الحسني، ١٩٩٣.
- ٢١- الفراء، يحيى بن زياد: المنكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٥.
- ٢٢- القهري، عبدالقادر الفاسي: البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ط ١، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ١٩٩٠.
- ٢٣- الكسائي، علي بن حمزة: ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢.
- ٢٤- محمود، عشاري أحمد: التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات، سلسلة اللسانيات، عدد ٥، ١٩٨١.



- ٢٥ - مطر، عبدالعزيز: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ط ٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١.
- ٢٦ - النجار، شوقي: مشكلات لغوية، ط ١، جدة، مطبوعات تهامة، ١٩٨٤.
- ٢٧ - ابن هشام، جمال الدين: شرح قطر الندى وبل الصدى، ط ١، القاهرة، دار الثقافة، بدون تاريخ.
- ٢٨ - ابن يعيش، موفق الدين بن علي: شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، بدون تاريخ.

المراجع المترجمة :

- ٢٩ - فندريس، ج: اللغة، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، ١٩٥٠.
- ٣٠ - هيسون، د: علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عياد، ط ٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٠.

المراجع الأجنبية:

- 30 - Bicceton, Derc; "Quantitive versus dynamic paradigms: the case of Montreal que" in Charles-James N. Baily and Roger W. Shuy (eds), New Ways of Analyiznig Variation in English, Washington, D.C. Georgetown University Press, 1973.
- 32 - Botha, Rundolf P.: Challenging Chomsky: the generative garden game, Cambridge, Mass., Basil Blackwell, 1989.
- 33 - Chambers, J. K.: Sociolinguistic Theory, Cambridge, Mass., Blackwell 1995.
- 34 - Chomsky, N.: Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, Mass., MIT Press, 1965.
- 35 - Chomsky, N.: Knowledge of Language: Its naturem origin and use, Nwe York, Praeger, 1986.
- 36 - Frances, W. N.: Dialectology: An Introduction, London. Longman, 1983.

-
- 37 - Gesenius: Hebrew Grammar, Edited by E. Kautzsch, English Edition by A. E. Cowley, London, England, 1980.
 - 38 - Haegeman, Lilian: Introduction to Governemtn & Binding Theory, 2nd Edition, Oxford, Blackweel, 1996.
 - 39 - Johnson-Laird, Philip N.: "How is Meaning Mentally Represented" in Meaning and Mental Representations, eds. by Umverto Eco, Marco Santambrogio and Patrizia Violi, Bloomington, Indiana, Indiana University Press, 1988.
 - 40 - Mawlawi, Abdul Hag. The Standard Urdu-English Dictionary, Delhi, date unknown.
 - 41 - Newmeyer, F.: Grammatical Theory. Its limits and its Possibilities, 1983, Chicago, University of Chicago Press.
 - 42 - Plameri, Joseph: and E. E. Milligan: French For Reading Knowledge 1969, Second ed., Boston, Mass.
 - 43 - Thomas, R. H. (G. Ed.): Collins French-English English French Dictionary 1982, New York, Berkley.